أثر الاختلاف اللهجي في تعدد وجوه الأحكام النحوية

د.شيماء رشيد محمَّد زنكنة
Shaimaa81.sr@gmail.com
جامعة رابرين (إقليم كردستان العراق) - كلية التربية - قسم اللغة العربية

ملخص البحث
من القضايا التي شغلت النحويين قديما وحديثًا ظاهرة الخلاف النحوي بين النحويين وخلافاتهم في العديد من المسائل النحوية التي يعود كثير منها إلى ظاهرة الاختلاف اللهجي، هذا الأمر شغل فكري وخالجت صدري منه أشياء دفعتني للبحث في جانب من أسباب هذا الخلاف النحوي، وهنا تكمن أهمية البحث في أنَ ظاهرة الاختلاف اللهجي ظاهرة لغوية تتناول اللغة المستعملة الحيَّة عند العرب والظواهر اللغوية التي تعكس لنا الواقع اللغوي، وممّا زادني عزمًا في البحث والتقصي عن هذا الأمر ندرة الدراسات اللهجية في الجانب النحوي التركيبي، وعدم توافر دراسة مختصَّة بالخلاف النحوي آخذة من اللهجات مادة رئيسة كانت سبَّبا أساسيًا في الخلاف النحوي، فضلًا عن أنَّ الأحكامَ النحوية متعددة الوجوه؛ لتعدد حالات إعرابها، أو لاختلاف مواقعها الإعرابية، ومن هنا تأتي أهمية بحثي لبيان سبب هذا التعدد في وجوه الأحكام النحوية، الذي يتمثل في الاختلاف اللهجي؛ ولذلك جاء البحث ليدرس هذه الإشكالية موضِّحًا سببًا رئيسًا من أسباب الخلاف النحوي وأثره في تعدد الأحكام النحوية ألا وهو الاختلاف اللهجي، لذلك جاء البحث في ثلاثة محاور: الأول عن مصطلحات البحث، والثاني في التعريف بالاختلاف اللهجي والبحث في أسبابه ونتائجه، والمحور الثالث كان عن مسائل الاختلاف اللهجي التي كان لها أثرٌ في تعدد وجوه الأحكام النحوية البالغ عددها (٢١) إحدى وعشرين مسألةً.

كلمات مفتاحية:
تعدد، وجوه، أحكام، الاختلاف، الخلاف، النحوية.

The Impact of Dialect Difference in Multifaceted Grammatical Rules

Dr. Shaimaa Rasheed Mohammed Zangana
University of Raparin - College of Education - Arabic Language Dept.

Abstract
Among the issues that preoccupied ancient and modern grammarians is the phenomenon of grammatical disagreement among grammarians and their differences in many grammatical issues that many of them go back to the phenomenon of dialectical difference, so this filled our thinking with a lot of things that led us to look at the side of the reasons for this grammatical difference, and here lies the significance of research to know that it is a linguistic phenomenon dealing with the living language used among the Arabs and linguistic phenomena that reflect linguistic reality as well. Thus our chagrin determination in research and investigation in this issue is the scarcity of dialectical studies at the compositional grammar side, and the lack of a competent study on grammatical disagreement which are taken dialects as the main instrument and main reason in the field of study. In addition, lack of a research to talk about multifaceted grammatical rules; the multiplicity of cases of syntax, or to the different syntactic positions, hence the significance of our research is to indicate the reason for multifaceted grammatical rules, which is the dialectical difference. Therefore, the research is to study this problem explaining the main reasons behind the grammatical disagreement and its impact on the multiplicity of grammatical rules, namely the dialectical differences. Thus, the research is divided into three sections: the first section is devoted to the research terms, the second one is devoted to the definition of dialectical difference and to know the its causes and consequences, the third and the last one is about dialectical difference issues that have had an impact on the multiplicity of grammatical rules that reached twenty-one issues.

Key words: Multiple, object, provisions, disagreement, discord, grammatical

المُقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين على نعمِهِ وبِهِ نستعين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأنامِ، أشرف الجن والإنس سيدنا محمد وعلى آلهِ وصحبِهِ النجباء الأطهار، والتابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بعدُ...

فإنَّ ظاهرة الاختلاف اللهجي ظاهرة ليست بدعًا في اللغة العربية، فجميع اللغات في العالم المحيط بنا تتميز بالتعدد اللهجي، وهو أمر طبيعي في كل لغةٍ، والعربية بصفتها لغة عريقة منذ نشأة اللغة تتميز بتعدد لهجاتها من مشرقها إلى مغربها، وهذا الأمر كان له الأثر البيِّنُ في تعدد الأحكام النحوية، إذ من الطبيعي أن تختلف لهجات القبائل العربية، ولذلك ظهر أثر هذا الاختلاف في التراكيب اللغوية، ممَّا أدَّى إلى توسيع القاعدة النحوية بظهور أكثر من وجه في توجيه الأحكام النحوي؛ لتعدد الوظيفة النحوية بأثر هذا الاختلاف اللهجي، أو لتعدد العلامة الإعرابية، ومنها ما يكون التعدد في العلامة والوظيفة النحوية معًا، وقد يكون التعدد في الموقع الإعرابي، أو في البناء والإعراب، أو في عامل المعمول، أو في الإعمال والإهمال.

وممّا رصدناه انضواء تعدد وجوه الأحكام النحوية تحت قبَّة الخلاف النحوي بين النحويين سواء أكان الخلاف على مستوى الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة، أم على مستوى خلافات فردية بين النحاة؛ وذلك بأنْ يُخالِف نحوي ما أجمع عليه جمهور النحويين، فالاختلاف اللهجي سببٌ رئيسٌ في العديد من الخلافات النحوية، التي أدَّت إلى تعدد الأحكام النحوية، وهي نتيجة طبيعية للخلاف الذي زاد أحكامًا وأوجهًا جديدةً لقواعد النحو العربي، وذلك ما نجده من اختلاف النحويين في عدد من المسائل التي اختلف الرأي فيها فيما بينهم، إذ كانوا غالبًا ما يُرجعون سبب هذه الخلافات الإعرابية أو في الحكم والتوجيه النحوي الحاصلة بينهم إلى القبائل العربية ولهجاتها، وهذا ما دفعنا إلى البحث والتنقيب عن سرِّه وإظهار حقيقة أثر الاختلاف اللهجي في هذا التعدد والكشف عن تلك المسائل بجعلها في ثلاثةِ مباحثَ: المبحث الأوَّل عن التعريف بمصطلحات البحث: (الوجه، واللهجة)، وجاء المبحث الثاني عن الاختلاف اللهجي أسبابه ونتائجه، والمبحث الثالث عن مسائل الاختلاف اللهجي.

المبحث الأوَّل: التعريف بمصطلحات البحث:

أوَّلاً: الوجه لغة واصطلاحا:

أ- الوجه لغة:

نجد لكلمة (وجه) في المعجمات العربية اللغوية معاني عدَّة تشترك بين المعاني الحسية والمعنوية، فعند تصفحنا للمعجمات نجده يأتي بمعنى: الوجه مستقبِل كل شيء، وبمعنى النَّحو، يُقال أخذتُ جهة كذا: أي نحوه[١]، وبمعنى: السبيل التي تقصده بالكلام[٢]، وبمعنى: الجهة أو الجانب والناحية المتوجه إليها، والمقصود بها، وبمعنى: الرأي نفسه أو ذاته[٣]، وأصله الجارحة[٤]، ونجد أنَّ الوجه يدلُّ على مقابلةٍ لشيءٍ[٥]، وبمعنى: ما ظهر لك من المسألة، وبمعنى: السَنَن: أي صرفُ الشيء عن وجهِهِ أي سننه[٦]، وجاء أيضا بمعنى: النَّوْعُ والقِسْمُ، إذ يُقالُ: الكَلامُ فِيهِ على وُجُوهٍ، وعَلى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، أي: أقسام أو أنواع، وجاء بمعنى: المعنى، يقال: ووُجُوهُ القُرْآنِ، أي: مَعانِيهُ، وبمعنى الصحة والصواب، يقال: وليس لكلامك وجه أي: صحة[٧].

فكلمة (وجه) ترد بمعانٍ متفاوتة حسب استعمالاتها عند اللغويين أو غيرهم من المفسرين أو البلاغيين كما أسلفنا.

ب- الوجه في اصطلاح النحويين:

تعدَّدت معاني مصطلح الوجه عند النحاة، فاستعملوه بمعنى صحة الكلام أو الصواب، أو الرأي الصحيح أو المختار والراجح، كما جاء بمعنى السبب والعلة أو بمعنى الدليل أو المسوغ أو المخرج في استعمالاتهم له، أو بمعنى الحالة أو العلامة الإعرابية أو الموقع الإعرابي[٨].

فالوجه مفرد جمعه وجوه وهو: "السبيل الذي نصل به إلى المقصود، فكل عنصر لغوي لابُدَّ له أصلٌ يرجع إليه...، فكل ماله أصلٌ، له وجهٌ في العربية"[٩]، أو هو: "تقليب اللفظ على وجوهه حتى يستقيم مع بقية الألفاظ في النظم تبعا لسنن العربية"[١٠].

وما يعنينا من هذه المصطلحات في بحثنا هذا هو مصطلح: السبب أو العلَّة، أو الدليل، أو المسوَّغ، ومعنى الحالة الإعرابية أو الموقع الإعرابي لكون موضوع البحث عن تعدد وجوه الأحكام النحوية المرتبطة بتنوَّع الحالات أو المواقع الإعرابية واختلافها، وتبادل مواقعها فيما بينها، كما سنوضح ذلك في البحث.

وهناك علاقة بين مصطلحي الوجه والتوجيه، فالتوجيه مصدر للفعل (وجَّه)، والوجه كما ذكرنا بمعنى السبب أو العلة أو الحالة الإعرابية، فالتوجيه إذا يأتي بمعنى ذكر السبب أو التعليل، أو ذكر سبب الحالات الإعرابية وتعليلها.

والتوجيه كما ذكر د. تمَّام حسَّان هو: "تحديدُ وجهٍ ما للحكم"[١١]، فالتوجيه إذا هو: تحديد الدليل، أو السبب، أو المسوَّغ لأيِّ مسألةٍ من المسائل النحوية[١٢].

وممَّا تقدَّم نستنتج أنَّ **تعدد الوجوه للحكم النحوي: هو أن يكون للحكم أو المسألة النحوية أكثر من حالة أو وجه في التأويل والتخريج؛ لسبب أو علَّةٍ من العلل.**

ونعتمد هذا التعريف في مفهومنا لتعدد الوجوه النحوية، والعلَّة التي هي مدار بحثنا الاختلاف اللهجي بين القبائل العربية.

ثانيًا: مفهوم اللهجة اصطلاحًا:

اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئةٍ خاصَّةٍ، ويشترك في هذه الصفات جميع أبناء هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزءٌ من بيئة أوسع وأشمل تضم عدَّة لهجات، لكلٍّ منها خصائصها، ولكنَّها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أبناء هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهو يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات"[١٣].

"وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدَّة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل عادة على عدَّة لهجات لكلٍّ منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلِّف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات"[١٤].

وبهذا تكون اللهجة طريقة معينة في الاستعمال اللغوي توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة، ويُعَرِّفُها بعضهم بأنَّها: "العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلَّم لغة واحدة، وهذه الطريقة أو العادة الكلامية تكون صوتية في أغلب الأحيان"[١٥].

المبحث الثاني: مفهوم الاختلاف اللهجي وأسبابه ونتائجه:

لا نجد عند الباحثين قديمًا وحديثًا تعريفًا لهذه الظاهرة اللغوية، وعليه نحاول أن نضع تعريفًا لهذه الظاهرة التي قامت على أساسها فكرة البحث، استقيناه من خلال قراءاتنا في الكتب التي عُنيَت بدراسة اللهجات.

فالاختلاف اللهجي هو: تنوَّع العادات الكلامية، واختلاف الصفات اللغوية، وطرق أساليب التعبير، والاستعمال اللغوي في كل بيئة من البيئات التي تجتمع في تكوين اللغة الواحدة.

بدأ الاختلاف اللهجي واضحًا في الجزيرة العربية نتيجة عدَّة أسباب وظروف، إذ لم يكن الخلاف جوهريًا بين اللهجات العربية للصلة القائمة بين العرب، وإنَّما كان الخلاف بين اللهجات في الفروع لا في الأصول، ويمكن عزو سبب الاختلاف اللهجي إلى عدَّة عوامل منها: عوامل جغرافية، وعوامل اجتماعية وعوامل ثقافية، والاتصال البشري بين العرب وبين غيرهم وآثاره[١٦]، وغير ذلك من الأسباب التي أدَّت إلى الاختلاف بين اللهجات العربية.

من المعلوم أنَّ النحويين ولاسيما البصريون منهم بنوا أحكامهم النحوية وقواعدهم في ضوء لهجات العرب، وحصروا السماع بمسألتين هما: الرقعة الجغرافية والتحديد الزمني للعصر الذي انهوا فيه الاستشهاد النحوي والذي حصروه بمنتصف القرن الثاني الهجري في البادية وبمنتصف القرن الرابع الهجري بالنسبة للحضر.

ومن الضروري الإشارة إلى أمر أجِدُهُ غاية في الأهمية ذلك أنَّ اللغويين الأوائل الذين قاموا بجمع اللغة لم ينصُّوا على قبائل بعينها محددة تُؤخذ منها اللغة من دون غيرها، وإنَّما نجدهم جابوا الصحاري وسمعوا من كلِّ عربِّي قابلوه، وتحديد القبائل التي يحتجُّ بلغاها إنَّما جاء من اللغويين المتأخرين بعد أن اكتمل بناء النحو، وأُرسيت الأصول ووضعت القواعد والأسس[١٧].

ومن خلال اطلاعنا على نصوصهم نجدهم اختلفوا في تحديد الرقعة الجغرافية والقبائل العربية التي أُخِذَت منها اللغة، إذ لم يتفقوا في عدد القبائل بل نجدهم اختلفوا في ذلك اختلافًا كبيرًا، فهناك من ضيِّق الرقعة الجغرافية وجعلها في قبائل معينة محصورة، وحصروا القبائل الذين أخذوا منهم بست قبائل مشهورة هي: (قيس، وتميم، وأسد، وهذيل وطيئ وكنانة)، هذا فضلا عن اختلافهم في فصاحة القبائل المحتجِّ بلغاتها وتحديد أي اللهجات أفصح من غيرها، فما يعدُّه بعض اللغويين من القبائل الفصيحة المحتجِّ بلغتهم يعدُّه آخرون من القبائل غير الفصيحة، فنجد أنَّ الفارابي (ت٣٣٩هـ) قد حصر القبائل الفصيحة التي عنهم أُخِذت اللغة بخمس قبائل هم: (قيس، وتميم، وأسد، وطيئ، وهذيل)، ولم يؤخذ عن غيرهم؛ وعلَّل ذلك بفساد لغتهم لاختلاطهم بالأمم المجاورة الأخرى[١٨]، وجعل ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) لهجة قريش من أفصح اللهجات التي أُخذ عنها المادة اللغوية، لبعدهم عن بلاد العجم، وجعل من ضمن القبائل الفصيحة: ثقيف، وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وبني أسد، وبني تميم[١٩]، أمَّا السيوطي(ت٩١١هـ)، فنجده أيضًا قد حدد القبائل الفصيحة التي أُخذ عنها اللغة، فضم قبائل وأبعد قبائل أخرى، فذكر أنَّ الذين نقلت عنهم العربية، وأُخِذ منهم اللسان العربي هم: (قيس، وتميم، وأسد)، فهؤلاء هم من أُخِذَ عنهم أكثر اللغة ومعظمها، ثم (هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين)، وأشار إلى أنَّه لم يؤخذ عن غيرهم من القبائل[٢٠].

فنلاحظ اضطرابهم في تحديد القبائل التي عنها أُخذت اللغة وعدم اتفاقهم في ذلك، واللافت للنظر أنَّنا نجد أنَّ اللغويين الأوائل لم يلتزموا بهذا التصنيف، "وإنَّما نجدهم أخذوا اللغة من قبائل كثيرة لا حصر لها في نجد، والحجاز، وتهامة، من دون أن يهتموا بنسبة المسموع إلى قائله"[٢١]، فإنَّ هذه القبائل التي أُخِذ منها هي غيض من فيض، وهي لا تمثِّلُ العربية تمثيلًا كاملًا.

قال أبو عمرو بن العلاء(ت١٥٧هـ): "ما انتهى إليكم ممَّا قالته العرب إلَّا أقلُّه، ولو جاءكم وافرٌ لجاءكم علم وشعر كثير"[٢٢]، وقال أحمد بن فارس (ت٣٩٢ه): "لغة العرب لم تنتهِ إلينا بكليتها، وإنَّ الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وإنَّ كثيرًا من الكلام ذهب بذهاب أهله"[٢٣].

ولهذا نجد أنَّهم خانهم التوفيق عندما بتروا هذه اللهجات بحجَّة أنَّها لهجات سوقية، أو أنَّها غير فصيحة، أو ضعيفة[٢٤]، أو اتهامهم لها بأنها شاذة، أو نادرة، أو بالخطأ[٢٥] – من دون الالتفات إلى أنَّ هذا الشاذ أو الخطأ هو من كلام العرب الفصحاء الذين يحتجُّ بلغتهم - مع أنَّ كثيرًا من هذه اللهجات لو أُعْتُمِدَ عليها في التقعيد، لكانت سببًا في حلِّ مشكلات الفصحى وتُعِيْنُ

في فَهْم العربية؛ ولذلك كان لهذا التحديد في الأخذ عن قبائل معينة أن جعل جمعهم جمعا ناقصًا واستقراءهم استقراءً غير شامل لا يسجل اللغة تسجيلًا حقيقيًا، ولا يمثل اللغة بصورتها الكاملة؛ لكونه محصورًا في نطاقٍ ضيِّقٍ، وملاحظاتِهم في فهم العربية محدودة، ولهذا اصطدموا بهذه اللهجات وبالقراءات القرآنية أيضًا لكونها تصويرًا حقيقيًا للهجات العربية، فوقفوا منها موقف المعارضة لكونها مخالفة لقواعدهم وأصولهم فحاولوا تأويلها أو رفضها أوردِّها، ونعتها بمختلف النعوت واتهام قارئيها بالضعف أو اللحن أو الجهل بلغة العرب وغير ذلك، ولو أنَّهم وسَّعوا الأخذ عن القبائل العربية، لتفتَّحت أمام النحويين طرق جديدة للتقعيد والتأصيل، ولكان منهجهم منهجًا تسجيليًا يسجِّلُ الظواهر اللهجية المختلفة من مصادرها المسموعة[٢٦].

ولذلك لا يمكن إهمال اللهجات العربية؛ لأنَّ كلَّ لهجةٍ تمثِّلُ حقلًا لغويًا لا يصحُّ إهدارها والاستغناء عنها، بداعي عدم الفصاحة أو السوقية أو غير ذلك من أعذار اللغويين الذين قصروا اللغة على عدد من اللهجات وأخذوا عنها المادة اللغوية، ممَّا أدَّى إلى حرمان العربية من ثروة لغوية كبيرة، فأيُّ لهجة من هذه اللهجات التي نعتوها بالمغمورة أو الشاذة أو القليلة أو ...الخ من الأوصاف، كان من شأنها أن ترفد الفصحى وتمدُّها بروافد كبيرة غنية وأن تضيف إلى متنها إضافات مهمة في الدلالة والمستوى التركيبي للجملة، وتسهم معها في التقعيد النحوي، فضلا عن المستويين الصوتي و الصرفي [٢٧]، وهذا ما كان سيخفِّف من وطأة الخلاف النحوي الذي وقع بين النحويين، نتيجة اختلاف قواعدهم مع ناموس بعض هذه اللهجات وما أدَّى إلى ظهور أكثر من رأي ووجهٍ وتوجيهٍ للمسألة النحوية الواحدة،

وإنَّ هذه اللهجات لو رُوعيت منذ بدء التقعيد النحوي لما وصل الخلاف النحوي إلى ما وصل إليه ولكانت القواعد أكثر قربًا من واقع اللغة والتصاقًا بها، واستنادًا إلى قول ابن منظور (ت٧١١هـ): "كلُّ مَن سَكَنَ بلادَ الْعَرَبِ وجَزيرَتَها، ونَطَقَ بلسانِ أَهْلِهَا، فَهُمْ عَرَبٌ يَمَنُهم ومَعَدُهم"[٢٨]، بالإمكان توسيع نطاق اللهجات والعمل بذلك.

ولذلك فإنَّ الاختلاف اللهجي الذي ندرسه في هذا البحث له إسهام كبير في توسيع القاعدة النحوية وعدم اقتصارها على التضييق الذي أحاط به النحويون قواعد اللغة، ويزيد من مجال القاعدة لتكون أقرب إلى واقع اللغة، ومنهجنا هو بيان أثر هذا الاختلاف اللهجي في كيفية تعدد وجوه الأحكام النحوية، وظلاله الذي نجده في تعدد الوظيفة النحوية، ولن نجعل للخلاف النحوي النصيب والحظ الأوفر في دراستنا قدر اهتمامنا بقضية اللهجة نفسها وتعدد الحكم النحوي الذي حصل في ضوئها.

المبحث الثالث: مسائل تعدد وجوه الأحكام النحوية نتيجة الاختلاف اللهجي:

عندما نتأمل في هذه الوجوه من الأحكام المتعددة بصورة عامة في الكتب النحوية نجدها مختلفة الاتجاهات فمنها ما تتعدد فيه الوظيفة النحوية، ومنها ما تتعدد فيه العلامة النحوية ومنها ما يكون التعدد في العلامة والوظيفة النحوية معًا، وقد يكون التعدد في الموقع الإعرابي، أو بالبناء والإعراب، أو في عامل المعمول، أو في الإعمال والإهمال[٢٩]، ولأجل ذلك سنعتمد في تقسيم مسائل هذا المبحث على ما يضيفه اختلاف التوجيه من وجوه جديدة للمسائل التي تعددت فيها اللهجات التي ستكون محور دراستنا، وذلك على الشكل الآتي:

المطلب الأوَّل: تعدد الوظيفة النحوية: وفيها عدد من المسائل التي تعددت فيها الوظيفة النحوية نتيجة تعدد الأحكام النحوية بأثر الاختلاف اللهجي وهذه المسائل هي:

المسألة الأولى: تعدد وظيفة فاعل الفعل المسند إلى ضمير:

في إسناد الفعل المسند إلى فاعل ظاهر إلى ضمير يوافق الفاعل لهجتان (لغتان) في الاستعمال اللغوي لها عند العرب في بيئاتهم: اللهجة الأولى: هي لهجة جمهور العرب وهي: التزام الفعل الإفراد مع الفاعل الظاهر سواء أكان مفردًا أم مثنًى أم جمعًا استغناءً بما في الفاعل من علامات، نحو: (جاء الزيدون، وجاء الزيدان وجاءت الهندات)، وهذا مذهب جمهور النحويين[٣٠]، قال سيبويه: "وإنَّما قالتِ العربُ: قالَ قومُكَ، وقالَ أبواكَ،؛ لأنَّهم أكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومُكَ، فحذفوا ذلك أكتفاءً بما أظهروا"[٣١]، أي لا يضمرون في الفعل إذا كان فاعله اسمًا ظاهرًا.

واستعملت في لهجات عربية تنسب إلى طيئ[٣٢] أو أزد شنوءة[٣٣] أو بلحارث بن كعب[٣٤] هذه الحالة من إسناد الفعل إلى ضمير وفاعله اسم ظاهر، نحو: (قاما الزيدان)، و(قاموا الزيدون)، و(قمنَ الهندات)، وأطلق النحويون على هذه اللهجة (لغة أكلوني البراغيث)[٣٥]، وأطلق عليها ابن مالك(ت٦٧٢هـ) لغة: (يتعاقبون فيكم الملائكة)[٣٦]، وهي لغة صحيحة ثابتة بنقل أئمة النحو واللغة لها[٣٧]، وممَّا سُمِع من العرب في هذه اللغة قول الفرزدق:

وَلَكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّه بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهْ[٣٨].

ومن قول الشاعر:

رَأَينَ الْغَوَانِي الشَّيبَ لَاحَ بِمَفْرِقِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُوْدِ النَّوَاضِرِ[٣٩].

وبقول أُمَيَّة بن أبي الصلت:

يَلُوْمُوْنَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْـــــ ـــــــلِ أَهْلِي، فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[٤٠].

وغير ذلك الكثير من الشواهد الشعرية[٤١]، فجمع بين الضمير (نون النسوة) والفاعل الظاهر في (يعصرنَ أقاربُهُ)، و(رأيْنَ الغواني)، و(يلومونني أهلي).

ولذلك نجد أمام هذا الاختلاف اللهجي خلافًا نحويًا في توجيه هذه اللهجة التي خالفت أسلوب جمهور العرب و قواعد النحويين وأصولهم، إذ منع جمهور النحويين اقتران الفعل بألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة إن كان فاعله اسما

ظاهرا، نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهنداتُ[٤٢]، وتعددت أحكامهم في توجيه ذلك، وتعددت الوظائف النحوية للضمير وللاسم المرفوع كما يأتي بيانه:

١- ذهب أبو عثمان المازني[٤٣](ت٢٤٢هـ)، وعدد من النحاة إلى أنَّ الضمير المتصل بالفعل (ألف الاثنين و واو الجماعة ونون النسوة) فاعل، والاسم الظاهر بدل من الضمير[٤٤].

٢- ذهب عدد من النحويين إلى أنَّ الاسم الظاهر مبتدأ وخبره الجملة الفعلية وقد تقدَّم عليه، والضمير فاعل للفعل[٤٥].

وهذان التأويلان هي مِنْ تأويلات مَنْ أنكر هذه اللغة في إسناد الفعل المسند إلى الاسم الظاهر إلى الضمير، وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذين التأويلين صحيحان، معقبًا بقوله: "وأمَّا أن يُحْمَل جميع ما ورد من ذلك على أنَّ الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح؛ لأنَّ أئمة هذا العلم متفقون على أنَّ ذلك لغة لقومٍ من العرب مخصوصين فيجب تصديقهم في ذلك[٤٦].

٣- مذهب سيبويه وجمهور النحويين أنَّ الاسم الظاهر فاعل للفعل، والضمير حروف دالَّة على التثنية، والجمع، والتأنيث، وليست ضمائر لإسناد الفعل إلى الظاهر[٤٧].

فهي ظاهرة لهجية ونسبوا ما جاء على هذا الأسلوب إلى لغة طيئ، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب كما ذكرتُ، قال سيبويه(ت١٨٠هـ) وذلك في ذكر هذه اللهجة: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[٤٨]، وأختاره وصححه أكثر المتأخرين منهم: ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وابن مالك، وأبو حيان (ت٧٤٥ه)، والمرادي(ت٧٤٩هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، والأشموني (ت٩٠٠هـ) وخالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، لكونها لغة مسموعة من العرب[٤٩].

٤- يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ هذه المطابقة بين الفعل والفاعل كانت الأصل في العربية، ثمَّ خُصِّصت بالمسند إذا تأخر ليكون إشارة على المسند إليه المتقدِّم، وبقي أثر هذه المطابقة في لغات اليمن، وأثر نادر في سائر لغات العرب، وجاءت عليه نماذج في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وفي أشعار العرب[٥٠].

٥- رأي د. خليل أحمد عمايرة من النحويين المحدثين الذي ذهب إلى أنَّ هذا الأسلوب قد يُقصد به التوكيد فالواو في (أكلوني) البراغيث لها وظيفة التوكيد، فهي إنَّما جيء بها لتوكيد الفاعل الظاهر (البراغيث)، إذ يرى أنَّ هذه اللهجة القديمة إذا أرادوا توكيد الفاعل فلا بُدَّ من تكراره لفظًا أو على صورة الفاعل، فأصل جملة (أكلوني البراغيث): (أكل البراغيث إيَّاي)، فإذا أرادوا التوكيد قالوا: (أكل البراغيث البراغيث إيَّاي) أو (أكل البراغيث هُم إيَّاي)، ثمَّ حوَّلوا الضمير إلى الواو وأدخلوا نون الوقاية التي لها وظيفة صوتية وهي وقاية الفعل من الكسر فأصبحت الجملة: (أكلوني البراغيث)، فالواو إنَّما جيء بها لتوكيد الفاعل في هذه اللهجة[٥١].

فلو أخذ النحويون بهذه الظاهرة اللهجية في بناء قواعدهم واعتمدوا على الصفات اللهجية المختلفة في التقعيد النحوي لكفونا مؤونة كل هذه التقديرات والتأويلات، كما أنَّ البحث اللغوي الحديث والأخذ بنتائجه يساعد في فهم بناء الجملة، وذلك بالاعتماد على النظرة التاريخية المقارنة، وفي ذلك ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ لغة (أكلوني البراغيث) تمثل الصورة الأقدم في العربية وذلك من خلال البحث في اللغات السامية التي كانت تميل للمطابقة بين الفعل والفاعل، ثمَّ تطوَّرت اللغة بطبيعة الحال فتكوَّنت الصورة الأولى التي يكون فيها الفعل مفردًا مع الفاعل في كلِّ الأحوال، وانتشرت بين غالبية العرب، مع ملاحظة بقاء الصورة الأصلية تستعمل في بيئة أو بيئات محافظة منعزلة، فعندما خرج الرواة واللغويون لجمع اللغة في مراحل تدوينها، رووا الصورتين، ووضع النحاة قواعدهم على الأعم الأغلب، وعندما وُجِّهُوا بالصورة الثانية حاولوا إخضاعها لمنطقهم، فجنحوا إلى التعليل والتأويل، وبذلك يمكن النظر إلى الصورتين على أنَّهما تمثِّلان طورين من أطوار اللغة: طورًا سابقًا، وطورًا لاحقًا، أو طورًا قديمًا وطورًا جديدًا[٥٢]، ولا نستبعد صحة هذا الرأي، ويمكن إثبات صحته من خلال إجراء دراسة تاريخية مقارنة.

وممَّا تقدم يتبين أنَّها لغة ليست بقليلة ولا شاذَّة وإنَّما هي لهجة من لهجات العرب تستعملها في كلامها، تمتدُّ من جذور ساميَّة ولها بقايا في العاميَّة، فقد ساهمت هذه اللهجات في تعدد أوجه تأويل النحويين لهذه المسألة التركيبية في الجملة العربية وتعدد أحكامه وتنوع وظيفة الاسم المرفوع بعد الفعل، والضمير المتصل بالفعل بين الابتداء والفاعلية والإخبار للاسم المرفوع، و على اعتبار الإضمار أو الاسمية بالنسبة للضمير المتصل بالفعل وكونه فاعلًا، أو كونه توكيدًا للفاعل، وهذا ما يوضح الأثر الكبير لهذا الاختلاف اللهجي في تعدد الأحكام النحوية وتنوعها، وتنوع الوظائف النحوية للمكون الواحد في الجملة العربية.

المسألة الثانية: تعدد وظيفة فاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) بين التعريف والتنكير:

مذهب عامة العرب استعمال فاعل نعم وبئس معرفة، ولهذا ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن الأصل في فاعل (نعم وبئس) أن يكون معرفة بالألف واللام أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام[٥٣]، نحو: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، أو (نِعْمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ).

واستعمل ناس من العرب[٥٤]، فاعل نعم وبئس نكرة مفردة، أو نكرة مضافة، فقالوا: (نعم أخو قومٍ أنت)[٥٥]، ومن مجيء الفاعل نكرة قول الحارث بن عبَّاد في النثر: "نِعْمَ قتيلٌ أصلحَ اللهُ بهِ بينَ ابنى وائِلُ"[٥٦].

ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي الذي نراه نجد أنَّ الأحكام النحوية اختلفت وتنوعت في توجيه هذه المسألة اللهجية وهذا الحكم، فمن هذه الأحكام النحوية للنحويين:

١- مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن فاعل نعم وبئس لا يأتي نكرة مفردة ولا مضافة إلَّا في الضرورة[٥٧] وهذا ما صححه أبو حيَّان[٥٨].
٢- ذهب الأخفش[٥٩]، وابن السرَّاج[٦٠](ت٣١٦هـ)، والكوفيون[٦١] إلى مجيء فاعل نعم وبئس نكرة مفردة أو مضافة استنادا إلى هذه اللغة، وذهب رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) إلى أنَّ الأصل تنكير فاعل نِعِمَ وبِئْسَ، لأنَّه من حيث المعنى خبر المبتدأ (المخصوص)[٦٢].
٣- مذهب الفرَّاء إنَّ نعم وبئس ترفعان فاعلًا نكرة مضافة، وتنصبانه، نحو: (نِعْمَ غلامُ سفرٍ زيدٌ)، و(نِعْمَ غلامَ سفرٍ زيدٌ)[٦٣]، وقول الشاعر:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنِ عَفَّانَا[٦٤].

٤- أجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعم وبئس مضافين إلى ما فيه الألف واللام[٦٥]، نحو قول الشاعر:

فنِعْمَ أخو الهيجا ونِعْمَ شَبابُها[٦٦].

ومن هنا يتضح هذا التعدد لهذه الأحكام النحوية في هذه المسألة اللهجية.

المسألة الثالثة: تعدد وظيفة خبر (ليس) بعد إلَّا :

في لغة أهل الحجاز ينصب خبر (ليس) بعد (إلَّا) إذا قُصِد به الإيجاب، نحو: (ليسَ زيدٌ إلَّا عالمًا)، و(ليسَ الطيبُ إلَّا المسكَ)، وأضاف أبو عمر بن العلاء(ت١٥٤هـ) صورة لهجية أخرى لهذه الحالة ووجهًا نحويًا آخر في ضوء لهجة بني تميم ذلك أنَّه أضاف إنَّ تميمًا ترفع الخبر في هذه الحالة على إهمال (ليس) حملًا لها على (ما النافية) عند انتقاض النفي [٦٧]، وحكى سيبويه: (ليس الطيبُ إلَّا المسكُ)[٦٨]. ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي نجد أنَّ أحكام النحاة تعددت لتأويل وتوجيه لهجة بني تميم، فنجد عدَّة وجوه في بيان سبب رفع (المسك) ممَّا أدَّى إلى تغير وظيفته بحسب التوجيه، وهذه الوجوه هي:

١- مذهب جمهور البصريين إلى أنَّ (ليس) مهملة حملا لها على (ما) النافية[٦٩].
٢- ذهب عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، إلى أنَّ ليس لا يبطل عملها بانتقاض نفيها، لكونها فعلا وانتقاض النفي لا يسلبها الفعلية: ذلك أنَّها أصل بنفسها في العمل، فهي غير محمولة على شيءٍ في العمل كي يزول عملها بزوال ذلك الشبه [٧٠].
٣- ذهب أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) إلى أنَّ هذه المسألة تحتمل وجوها:

الوجه الأوَّل: إنَّ اسم (ليس) ضمير الشأن (القصة والحديث) محذوف، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، وأُدخلت (إلَّا) بين المبتدأ والخبر، والجملة في محل نصب خبر ليس[٧١].

والوجه الثاني: كالوجه السابق لكنَّه يختلف عنه على أنَّ يكون التقدير بـ (إلَّا) التقديم أي: (ليس إلَّا الطيبُ المسكُ)، والمعنى: (ليس الأمرُ إلَّا الطيبُ المسكُ) فيكون اسم (ليس) ضمير الشأن (القصة والحديث) محذوفًا، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والجملة في محل نصب خبر ليس[٧٢].

والوجه الثالث: أنَّ (الطيبُ) اسم (ليس) وخبره محذوف، و(إلَّا المسكُ) بدل من اسمها، والتقدير: (ليس في الوجود طيبٌ إلَّا المسكُ)[٧٣]، وهذا الوجه ارتضاه أبن مالك على اعتبار كون (ليس) باقيًا على عمله[٧٤].

والوجه الرابع: أنَّ (الطيبُ) اسم ليس، و(إلَّا المسكُ) نعتٌ له، والخبر محذوف، والتقدير: (ليس الطيبُ الذي هو غير المسكِ طيبًا في الوجود)[٧٥].

٤- وتأوَّله أبو نزار (ت٥٦٨هـ)[٧٦] على أنَّ (الطيبُ) اسم ليس، و(المسكُ): مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: (إلَّا المسكُ أفخره)، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (ليس)[٧٧].

وذهب ابن عصفور وتبعه أبو حيَّان وابن هشام إلى أنَّ التأويل في هذه المسألة غير جائز، لأنَّ هذه المسألة جاءت على لغة من لغات العرب، وما كان فيه لغة لا يؤوَّل، وإنما التأويل يكون على ما اتفق عليه النحاة، وجاء ما يخالفه، ويبطل كل هذه التأويلات أنَّ هذه لغة بني تميم[٧٨]، فليس هناك حجازي إلَّا وهو ينصب، وليس هناك تميمي إلَّا وهو يرفع كما نقل أبو عمر بن العلاء ذلك، فهذا النقل يرد كل هذه التأويلات[٧٩].

فنلاحظ أكثر من وجه لهذا الحكم النحوي، ممَّا أدى إلى تغيير الوظيفة النحوية بحسب التأويل، فمرة أُعرِبَ خبر ليس، ومرة مبتدأ، ومرة أخرى خبر المبتدأ، ومرة رابعة بدل وخامسة نعت، وهذه التأويلات جاءت نتيجة خروج اللهجة عن القاعدة أو الحكم النحوي الذي وضعه النحويون، وحقيقة الأمر أنَّ هذا الأسلوب هو أسلوب عربي ومسألة لهجية بحته فالأمر محتوم كما ذكر أبو عمرو بن علاء لعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ): "ليس في الأرض حجازي إلَّا وهو ينصب، ولا تميميٌّ إلَّا وهو يرفع، ثُمَّ وجَّه أبو عمرو بن العلاء خلفًا الأحمر وأبا محمَّد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفعَ، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل "[٨٠]، فالعربي يتصرف بلغته ولهجته كما هو قانون هذه اللغة فلا يمكن للغوي أن يتحكم في هذه القوانين اللغوية وأن يُصدر عليها الأحكام كيفما شاء، إذ لم يقم هذا التحليل على أساس لهجي أو علمي وإنَّما هو قائم على أساس قواعد معيارية مرسومة قائمة في الذهن.

المسألة الرابعة: تعدد وظيفة الاسم المنصوب بعد (ما النافية):

لعمل (ما النافية) عمل ليس في لهجة أهل الحجاز وتهامة لابُد من توافر شروط منها: أن لا يتقدَّم الخبر على الاسم، لأنَّه إن تقدَّم الخبر بطل عمله، فيقولون: (ما مسيءٌ من أعتبَ)، فـ (مسيء) خبر مقدَّم، و (من أعتب) مبتدأ مؤخر، وهذا مذهب سيبويه[٨١]، وجمهور النحويين[٨٢]، وحكى أبو عمر الجرمي(ت٢٢٥هـ) أنَّ هناك لُغة تنصب الخبر على الرغم من

تقدمَّ الخبر على الاسم[٨٣]، وسُمِع من العرب قولهم: (ما مسيئًا من أعتب)[٨٤] على أنَّ (مُسِيئًا) خبر (ما) وهي عاملة على الرغم من تقدم الخبر على الاسم، ومنه أيضًا قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوَا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٨٥].

وتأوَّل جمهور النحويين ما سُمِع من العرب، وذهبوا إلى أنَّ الوجه الصحيح هو الرفع ليتناسب مع أحكامهم ويخضعه لأصولهم، وتأوَّلوا البيت تأويلات عديدة منها: **الأوَّل:** أنَّ قولهم: (مسيئًا)، و(مِثْلَهُمْ) منصوب على الحال، والخبر محذوف[٨٦]، تقديره: (إذ ما في الدُنيا مثلَهُم بشرُ)[٨٧]، ووجَّه ابن عصفور البيت توجيها آخر ليكون موافقًا لأحكامهم، وهو أنَّ (مثلَهم) خبر (ما) مرفوع لكنه هنا بُني على الفتح لإضافته إلى المبني[٨٨]، وهذا هو الوجه الثاني، **والتأويل الثالث**: وهو تأويل الكوفيين أنَّه منصوب على الظرفية، والتقدير: (وإذ ما مكانهم بشر)[٨٩].

وبهذا يكون في توجيه هذه المسألة أكثر من حكم نحوي، ووظيفة نحوية، فوجوه الحكم النحوي الواحد متعددة، بين تأدية وظيفة الخبر أو وظيفة الحال، وهذا التعدد جاء بسبب هذا الاختلاف اللهجي، وإن كانت اللهجة التي جاز فيها تقدم الخبر غير معروفة ولم يشر النحويون ولا اللغويون إليها، ومهما يكن من أمر فالمسألة تُعد لهجية، وصورة من صور الاستعمالات العربية المتعددة بحسب بيئاتها وطرائق تأليفها للكلام وأسلوب خطابها.

المسألة الخامسة: تعدد وظيفة عسى بين النقص والتمام:

لعسى استعمالان في التركيب الواحد في ضوء الاختلاف اللهجي ممَّا يجعل لكلِّ استعمال وظيفة مختلفة عن الاستعمال الآخر، وذلك في حالة إذا تقدَّم على عسى اسم ظاهر، في نحو: (زيدٌ عسى أن يذهَبَ)، و(زيدٌ عسى أن يخرجَ)، ففي ضوء لهجة تميم يكون في عسى ضمير مستتر، أمَّا في لهجة أهل الحجاز فلا ضمير في عسى ويجرد عسى من أي ضمير[٩٠].

وفي ضوء هاتين اللهجتين اختلفت أحكام النحويين في وظيفة عسى ونوعه، ففي ضوء لهجة تميم أنَّ في عسى ضمير مستتر مطابق للاسم الذي قبله، في موضع رفع اسم عسى، والجملة الفعلية من (أن والفعل) في موضع نصب خبر عسى، و(عسى ومعمولاها) في محل رفع خبر المبتدأ - الاسم السابق لها -، فتكون عسى ناقصة[٩١]، وعلى هذه اللهجة يظهر الضمير في حالة التثنية والجمع والتأنيث، نحو: (الزيدان عسيا أن يخرجا)، و(الزيدون عسوا أن يخرجوا)، و، و(هندُ عستْ أن تخرجَ)، ((الهنداتُ عسينَ أن يخرجْنَ)[٩٢].

وفي ضوء لهجة الحجاز يجرد عسى من الضمير فتكون عسى حينئذٍ تامة، و(أن والفعل) بعده في موضع رفع فاعل بـ (عسى)، و(عسى وفاعلها) في موضع رفع خبر للاسم السابق لها، ولا يظهر الضمير في حالة التثنية ولا الجمع ولا التأنيث[٩٣]، نحو: (زيدٌ عسى أن يخرُجَ)، و(الزيدان عسى أن يخرجا)، و(الزيدون عسى أن يخرجوا)، و(وهندٌ عسى أنْ تخرجَ)، (والهندانُ عسى أن تخرجا)، و(الهنداتُ عسى أن يَخْرُجْنَ)[٩٤].

وسوَّغ ابن مالك الوجهين[٩٥]، واختار خالد الأزهري ترك الإضمار لكونه الأفصح بحسب رأيه، وهذه هي لهجة الحجاز وبه نزل القرآن[٩٦].

وما يمكن استنتاجه من هذا الاختلاف اللهجي أنّه يمكن أن يكون لعسى استعمالان في اللغة العربية أحدهما مجرد من الضمير (تامة)، والآخر أن يكون مطابقًا في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مع مبتدأ وهو عسى الناقصة[٩٧].

فالناقصة لهجة عربية أصيلة هي لهجة تميم، والتَّامة هي لهجة عربية أخرى وهي لهجة الحجاز، فهذان الوجهان لهذين الحكمين النحويين إنَّما كانا بسبب ظاهرة الاختلاف اللهجي، الذي أدَّى إلى تعدد وظيفة الفعل بين النقص والتمام.

المسألة السادسة: تعدد وظيفة الخبر المنصوب بـ (إنَّ) وأخواتها:

من نواسخ الابتداء عند النحويين (إنَّ وأخواتها)، فهي تدخل على جملة المبتدأ والخبر وتُغَيِّر حكم هذه الجملة، فتنصب الأول اسمًا لها وترفع الثاني خبرًا لها[٩٨]، وهذه لغة عامة العرب في (إنَّ وأخواتها) والاسمين اللذين يأتيان بعدها، وهناك لهجة من لهجات العرب من تنصب الاسمين بعد إنَّ وأخواتها[٩٩]، وحُكِيَ عن بني تميم نصبهم لخبر لعلَّ[١٠٠]، فسُمِعَ قولهم: (لعلَّ زيدًا أخانا) [١٠١]، ونسبَ ابن سلَّام الجُمحي(ت٢٣١هـ) نصب الجزأين إلى لهجة رُؤبة وقومه[١٠٢]، ومن شواهد نصب الاسم والخبر في ضوء هذه اللهجات قول الشاعر:

إِذَا أَسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسنَا أُسْدَا[١٠٣].

وقول الراجز:

إِنَّ الْعَجُوْزَ خَبَّةً جَرُوْزَا تَأْكُلُ مَا فِيْ مَقْعَدِهَا قَفِيْزَا[١٠٤].

وقول النمر بن تولب:

ألا يا ليتني حِجرًا بوادٍ أقام وليت أُمِّي لم تلدني[١٠٥].

وقول العجَّاج:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[١٠٦].

وغير ذلك من الشواهد الشعرية التي جاءت على هذه اللهجة في نصب الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها)[١٠٧]، ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي نجد أنَّ أحكام النحويين اختلفت وجوهها وتعددت في توجيه ذلك، فذهب جمهور البصريين إلى تأويل هذه اللغة وهذه الشواهد الشعرية، تأويلات عدَّة:

١- فذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز نصب الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها)[١٠٨]، وذهبوا إلى أنَّ الخبر محذوف، والاسم المنصوب الذي زعموا أنَّه الخبر منصوب على الحال، أو على إضمار فعل، والتقدير في قوله: (إنَّ

حراسنا أسدًا)، أي: تَلْقَاهُم أُسْدًا، أو يشبهون أسدًا[١٠٩]، وفي (يَا لَيْتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعًا): (أقبلت رواجعا)[١١٠]، أو على إضمار كان محذوفة والتقدير: (كانوا أُسدًا)[١١١].

وتأوَل ابن عصفور المنصوب في قوله: (إنَّ العجوز خبَّةً جروزًا) بأنَّهما منصوبان على الذم، والخبر هو قوله: (تأكُلُ)[١١٢].

وتأوَّل بعضهم المنصوب بـ (ليت) على أنَّه خبره، على أنَّ خبر (ليت) محذوف، وذلك المنصوب الذي زعموا أنَّه خبره، منصوب على خبر كان المضمرة، والتقدير في (ألا ليتني حِجْرًا): (كان هو حجرًا)[١١٣].

٢- ذهب ابن سلَّام الجُمحي، والبطليوسي[١١٤](ت٥٢١هـ)، وابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، وعدد من المتأخرين[١١٥]، وبعض الكوفيين[١١٦] إلى جواز هذه اللغة وسياغتها في الجميع، ونصب خبر (إنَّ وأخواتها) في ضوء هذه اللهجة.

٣- ذهب الكسائي(ت١٨٩هـ)، والفرَّاء(ت٢٠٧هـ) إلى أنَّ نصب الخبر مختصٌ بـ (ليت) فقط[١١٧].

واضح من خلال ما تمَّ عرضه الأوجه المتعدِّدة لـإعراب الاسم المنصوب بعد (إنَّ) وأخواتها، والوظيفة التي شغلتها في الجملة، من خلال هذا الاختلاف اللهجي، الأمر الذي أدَّى إلى أن يكون له أكثر من حكم نحوي، وأن يؤدي هذا الاسم عدَّة وظائف في التركيب من خلال الاستعمال اللغوي له، فهو مرَّة يؤدي وظيفة خبر (إنَّ وأخواتها) إن كان مرفوعًا في ضوء لهجة عامَّة العرب، وهذا هو الاستعمال الشائع له، ويشغل وظيفة أخرى في الجملة والتركيب اللغوي وهو كونه (خبر) هذه الأدوات لكنه منصوب في ضوء لهجة تميم أو قوم رُؤبة، كما أنَّنا نجد لهذا الاسم وظيفة ثالثة من خلال الأوجه المتعددة التي ذكرها النحويون لهذه المسألة وهو كونه (حالًا) منصوبًا، وذكروا له وظيفة رابعة وهي كونه خبر كان المضمرة، وزاد بعض النحويين وظيفة خامسة وهي انتصابه على الذم، فكل هذه الأحكام النحوية المتعددِّة جاءت نتيجة لهذا الاختلاف اللهجي.

المسألة السابعة: تعدد وظيفة (أنْ المصدرية):

مذهب عامَّة العرب أنَّ (أنْ) المصدرية من نواصب الفعل المضارع[١١٨]، وحكى أبو عُبيدة[١١٩](ت٢١٠هـ)، واللحياني(ت٢٢٠هـ) أنَّ بني صُبَاحٍ من بني ضُبَّة يجزمون الفعل المضارع بـ (أنْ) المصدرية[١٢٠]، قال أبو جعفر الرؤاسي(ت١٧٥هـ): "فُصحاء العرب ينصبون بـ (أنْ) وأخواتها الفعلَ، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودُونهم قومٌ يجزمون بها"[١٢١].

ونتيجة هذا الاختلاف اللهجي نجد وجوهًا متعددة لأحكام النحويين في جواز الجزم بـ (أنْ) المصدرية، فذهب جمهور النحويين إلى أنَّه لا يجوز الجزم بـ (أنْ)، في حين جوَّزه بعض الكوفيين وأبو عبيدة واللحياني أن تكون جازمة[١٢٢]، ومن كلام العرب على الجزم بـ (أنْ) قول امرئ القيس:

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ قَوْمِنَا: تَعَالَوَا، إلَى أنْ يَأتِنَا الصَّيْدُ، نَحْطِبِ[١٢٣].

حيث جزم بـ (أنْ) الفعل المضارع (يأتي)، ومنه أيضًا قول جميل بُثينة:

أُحَاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلًا عليَّ كَمَا هِيَا[١٢٤].

فعلى هذه اللهجة يُضاف حُكمٌ نحويٌّ ووظيفةٌ نحويةٌ جديدة لـ (أنْ) المصدرية، وهي كونها أداة نصب، وأداة جزم.

المسألة الثامنة: تعدد وظيفة (لعلَّ):

للعرب في (لعلَّ) لهجتان، فالمجمع في استعمالها عند عامَّة العرب أنَّها حرف تفيد معنى الترجي والإشفاق، والتوقع، من أخوات إنَّ تنصب الأوَّل وترفع الثاني[١٢٥]، واللهجة الأخرى: لهجة عُقَيْل إذ يستعملونه حرف جر[١٢٦]، يقولون: لعلَّ زيدٍ قائمٌ[١٢٧].

ونجد أنَّ النحويين اختلفوا في (لعلَّ) في ضوء هذه اللهجة وتعددت أحكامهم، هل هي حرف جرٍّ أم لا؟ ولهم فيها مذاهب:

١- ذهب كل من أبي عُبيدة[١٢٨]، والفرَّاء[١٢٩]، والأخفش[١٣٠](ت٢١٥هـ) وأبي زيد الأنصاري[١٣١] (٢١٥هـ)، وتبعهم الجزولي(ت٦٠٥هـ)، وأبو حيَّان[١٣٢]، وابن هشام[١٣٣] إلى أنَّ (لعلَّ) حرف جرٍّ، مستندين إلى ما سمعوا من أبيات شعرية لشعراء بني عُقَيْل، ومنها قول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى، وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَاعِيًا لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[١٣٤].

ومنها أيضًا ما أنشده الأخفش من قول خالد بن جعفر بن كلاب العبسي:

لَعَلَّ اللهِ يُمَكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا، مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيْدِ[١٣٥].

وأنشدوا أيضًا قول الشاعر:

لعلَّ اللهِ فَضَلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ، أنَّ أمَّـــكُـــمْ شَـــرِيْـــمُ[١٣٦].

وغير ذلك الكثير من الشواهد الشعرية، فـ (لعلَّ) في هذه الأبيات حرف جر على هذه اللهجة، وهذا هو القياس فيه، وعلتهم في جرِّها الاسم لأنَّها اختصَّت بالأسماء، وما اختصَّ بالأسماء ولم يكن جزءًا منها، حقُّه أن يجُرَّ[١٣٧].

وذهب ابن هشام إلى أنَّ مجرور (لعلَّ) في (لعلَّ أبي المغوار منك قريبٌ): في موضع رفع بالابتداء، لكون (لعلَّ) حرف جر زائد، وقوله: (قريب) خبر هذا المبتدأ[١٣٨].

وقال أبو حيَّان بأنَّ من أنكر الجر بـ (لعلَّ) محجوج بنقل الأئمة للهجة بني عُقَيْل[١٣٩].

٢- أنكر عدد من النحويين منهم أبو علي الفارسي، مجيء (لعلَّ) حرف جر وأوَّل هذه الشواهد الشعرية إذ ذهب إلى أنَّ (لعل) في قوله (لعلَّ أبي المغوار منك قريب) مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن أو القصة محذوف، واللام المفتوحة حرف جر، وجملة (لأبي المغوار منك قريب): في موضع رفع خبر (لعلَّ)[١٤٠]، وأصل الكلام:

(لعلَّه لأبي المغوار جوابٌ قريبٌ) [١٤١]، فحذف موصوف (قريب)، وضمير الشأن، ولام (لعلَّ) الثانية وأدغم اللام الأولى في لام الجر[١٤٢].

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ (لعلَّ) في البيت كلمة تُقال للعاثر، واللام للجر، والكلام جملة مستقلة قائمة بنفسها، والموصوف محذوف تقديره: فرجٌ، أو شبهه[١٤٣].

وأوَّل بعضهم هذه الأبيات على حذف المضاف، والتقدير: (لعلَّ جوابَ أبي المغوار)، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه[١٤٤].

وتأوَّل بعضهم: (لعلَّ أبي المغوار) على أنَّ في (لعلَّ) ضمير الشأن محذوف، و (أبي) مجرور بلام محذوفة، وبقي عملها، و(قريبٌ) صفة حذف موصوفه والتقدير: (جوابٌ قريبٌ)ـ وتقدير الجملة: (لعلَّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ) [١٤٥].

٣- ذهب بعض النحويين منهم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، والرماني(ت٣٨٤هـ)، والمالقي (ت٧٠٢هـ)، والمرادي(ت٧٤٩هـ) إلى أنَّ مجيء (لعلَّ) حرف جر، ممَّا لا يُقاس عليه، وبأنَّ هذه اللهجة لغة قليلة شاذة لا يُقاس عليها[١٤٦].

واضح من خلال ما تمَّ عرضه الأوجه المتعدِّدة لـ (لعلَّ) من خلال هذا الاختلاف اللهجي ممَّا أدَّى إلى أن يكون لها أكثر من حكم نحوي، وأن يؤدي عدَّة وظائف في التركيب من خلال الاستعمال اللغوي لها في ضوء البيئات اللغوية المتعددة، فهي مرَّة تؤدي وظيفة حرف نصب من حروف (إنَّ وأخواتها)، وهذا هو الشائع فيها من خلال الاستعمال اللغوي الأكثر لها، وتشغل وظيفة أخرى في الجملة والتركيب اللغوي وهي كونها حرف جر، ممَّا أدى إلى حصول اختلاف بين النحويين وأن تتعدد أحكامهم في ذلك.

المسألة التاسعة: تعدد وظيفة (متى):

في متى لهجتان عربيتان: الأولى استعمالها اسم من الظروف تكون استفهامًا، وشرطًا[١٤٧]، واللهجة الأخرى: هي لهجة هُذَيْل إذ يستعملون (متى) حرف جرٍّ بمعنى (مِنْ)[١٤٨]. ومن كلامهم في الجرِّ بـ (متى): (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ)، أي: مِنْ كُمِّهِ[١٤٩]، وممَّا سُمِع في الجر بها قول أبي ذُؤَيْب الهُذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ[١٥٠].

وقول صخر الغيِّ:

مَتَى تُـنْكِرُوْهَـا تَـعْرِفُـوْهَا مَـتَـى أَقْطَارِهَـا عَـلَـقٌ نَـفِـيْـثُ[١٥١].

ومنه قول ساعدة بن جؤيَّة:

أُخَيْلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ إِذَا يُفْتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا[١٥٢].

أي: (مِنْ لُجَج)، و(مِنْ أَقْطَارِهَا)، و(مِنْ سحابٍ حابٍ).

ونتيجة لهذا التعدد اللهجي في استعمال العرب لـ (متى)، وتعدد استعمالاته في أكثر من حقل لغوي، نجد أنَّ أحكام النحويين تعدَّدت وتنوعت على النحو الأتي:

١- مذهب جمهور البصريين أنكروا مجيء (متى) حرف جرٍّ، ولم يلتفتوا هنا إلى الأسلوب اللغوي عند الهذليين[١٥٣].

٢- مذهب الكوفيون، إذ ذهبوا إلى جواز استعمال (متى) حرف جرٍّ بمعنى (مِنْ)[١٥٤]؛ لكون ذلك لهجة عربية فصيحة وهي لهجة هُذيل.

فلـ (متى) أكثر من استعمال وحكم نحوي في ضوء هذه الصور اللهجية التي تصوِّر لنا الواقع اللغوي الذي يجب أن يُصوَّر ويُوصَف كما هو من خلال هذه اللهجات العربية الذي تكوَّن بمجملها اللغة العربية، وهذا التنوع في اللهجات جعل لهذه الأداة أكثر من وظيفة نحوية وحكم نحوي بُني في ضوء ذلك، فالوظيفة الأولى لها هي كونها أداة استفهام، والثانية أداة شرط، والثالثة حرف جر.

المسألة العاشرة: تعدد وظيفة (غُدْوَة) بعد لَدُن:

لَدُنْ ظرف لابتداء الغاية الزمانية والمكانية، وحكمها أن يجر ما بعدها بالإضافة، نحو: (ما رأيْتُهُ مِنْ لَدُنِ ظُهْرِ الْخَمِيْسِ) للزمان، و(آتيناك من لَدُنَّا) للمكان[١٥٥]، وفيها ثلاث لهجات في إعراب الاسم الذي بعد (غُدْوَة)، فمذهب عامَّة العرب إضافة (غُدْوَة) إليها، فيقولون: لَدُنْ غُدْوَةٍ وهو الأكثر استعملًا[١٥٦]، وهو الوجه والقياس عند سيبويه[١٥٧].

ومن العرب من ينصب بها (غُدْوَة)، وذلك لكثرة استعمالها[١٥٨]، وهو جائز عند سيبويه والنصب عنده مخصوص بـ (غُدْوَة) فقط[١٥٩]، ومن ذلك المسموع قول أبو سفيان بن حرب:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوْبِ[١٦٠].

ومنه أيضًا قول ذي الرمة:

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَّ الْقَطِيْنُ الشُّحْشَحَانُ المُكَلَّفُ[١٦١].

واللهجة الثالثة ما حكاه الكوفيون في رفع (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ)، فيقولون: (لَدُنْ غُدْوَةٌ)[١٦٢].

وهذا التعدد اللهجي في وجوه إعراب (غُدْوَة) بعد (لَدُنْ) أدِّى إلى تعدُّد أحكام النحويين في توجيه الإعراب ممَّا يؤدي إلى تعدد وظيفة هذا الاسم بحسب هذه التوجيهات ووجوه الإعراب المختلفة للنحويين.

فذهب عدد من النحويين في توجيه سبب النصب في(غُدْوَة) إلى أنَّه تمييز منصوب[١٦٣]، والمضاف إليه محذوف والتقدير: (لَدُنْهَا غُدْوَةً)[١٦٤]، وذهب سيبويه إلى أنَّه منصوب بـ على إضمار (كان) خبرًا له، واسمه ضمير محذوف، والتقدير: (لَدُنْ

كان الوقتُ غُدْوَةً)[١٦٥]، وهناك من ذهب في توجيه النصب تشبيهًا بالمفعول به من خلال تشبيه (لَدُنْ) بـاسم الفاعل (ضارب)، وذلك بتنزيل نونها منزلة التنوين لثبوتها وحذفها، فعملت عمله فكما قالوا: (ضاربٌ زيدًا)، قالوا: (لَدُنْ غُدْوَةً)[١٦٦].

كما حصل خلاف بين النحويين في تفسير الرفع في (غُدْوَة) وتوجيه إلى أنَّ غدوة مرفوع تشبيهًا لها بالفاعل، فقالُوا: (لَدُنْ غُدْوَةٌ)[١٦٧]، أو على أنَّه فاعل لكان التامة المحذوفة، والتقدير: (لَدُنْ كانت غُدْوَةٌ) وهذا توجيه الكوفيين[١٦٨]، وقيل إنَّه مرفوع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (لَدُنْ وقتٍ هو غُدْوَةٌ)[١٦٩].

ممَّا تقدَّم تتضحَّ الوظائف النحوية المتعدِّدة التي شغلتها (غُدْوَة) إذا جاءت بعد (لَدُنْ)، في ضوء هذا التعدد اللهجي الذي كان سببًا في تعدُّد الأحكام النحوية في توجيه إعرابها، فقد شغلت وظيفة (الفاعل) مرَّة، ووظيفة (الخبر) خبر المبتدأ أو خبر كان مرَّة ثانية، ووظيفة (المضاف إليه) مرَّة ثالثة، و(التمييز) مرَّة رابعة.

المطلب الثاني: التعدد بالإعمال والإهمال:

نجد أنَّ اختلاف اللهجات خلَّف لنا عددًا من المسائل النحوية التي تعددت أحكام النحويين فيها من حيث الإعمال والإهمال منها:

المسألة الأولى: تردد المشبهات بليس(ما، لا، إن) النافية بين الإعمال والإهمال:

أ- ما النافية:

من المسائل والموضوعات النحوية التي سلَّط النحويون والباحثون المحدثون الضوء عليها (ما النافية) الداخلة على الجملة الاسمية التي تأتي مترددة بين الإعمال والإهمال في ضوء استعمال العرب لها، فالخلاف في عملها راجع إلى الاختلاف في لهجات العرب، فللعرب فيها لهجتان، إحداهما: رفع الاسم والخبر بعدها، وهي لهجة تميم كما حكى سيبويه[١٧٠] ذلك، وحكى الفرَّاء[١٧١] والكسائي[١٧٢] إنَّها لهجة نجد أيضًا، فبنو تميم ونجد أهملوها، وبيِّن النحويون سبب هذا الحكم؛ وذلك لكون (ما النافية) غير مختصَّة لدخولها على الأسماء والأفعال، وما لا يختصُّ من الحروف لا عمل له، فرفع المبتدأ والخبر هو الأصل والقياس[١٧٣].

واللهجة الأخرى لهجة أهل الحجاز[١٧٤]، وذكر الكسائي بأنَّها لهجة أهل تهامة أيضا[١٧٥]، أعملوها ونصبوا بعدها الخبر، وسبب العمل بيَّنه النحويون لشبهه بـ (ليس) في (الدخول على المبتدأ والخبر، ونفي الحال)، فهي عاملة عمل ليس عند الحجازيين والتُهاميين في رفع الأول ونصب الثاني، وهذا مذهب البصريين[١٧٦]، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ (ما) لا تعمل شيئا في لهجة أهل الحجاز وإنَّما رُفع الاسم بعده لكونه باقيًا على ما كان له قبل دخول (ما) أي على الابتداء، والخبر منصوب على نزع الخافض[١٧٧].

وبلهجة الحجاز وتهامة نزل القرآن الكريم، أي: إعمال (ما) عمل ليس، فلهجة بني تميم أقيس، ولهجة أهل الحجاز أكثر في الاستعمال اللغوي كما أشار المجاشعي(ت٤٧٩هـ) إلى ذلك[١٧٨]، وهذا لا يعني عدم استعمال اللهجة التميمية والنجدية، وإنَّما نجد قراءاتٍ قرآنية تبين الاستعمال اللهجي لهذا الحرف، وعدم إغفال هذا الاستعمال عند العرب في القراءات القرآنية، والمعلوم أنَّ القراءات القرآنية حجَّة يستشهدُ بها، ويستند إليها في بيان كثير من الأحكام النحوية، وتعدُّ خير وسيلة لتمثيل اللهجات العربية وتسجيلها، ولهذا نجد أن اللهجتين تساوتا في الاستعمال والاستشهاد النحوي، فمن هذه النصوص قوله تعالى:

﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾ [المجادلة:٢].، وقوله تعالى: ﴿ وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٞ ﴾ [يوسف:٣١].

وجاءت قراءة ابن مسعود[١٧٩] على لهجة بين تميم في قوله تعالى: (ما هذا بشرٌ) بالرفع، وروى المفضل عن عاصم [١٨٠] قوله تعالى: (ما هُنَّ أمهاتُهُم) بالرفع على لهجة تميم، وقال سيبويه بأنَّه أقيس الوجهين[١٨١].

ولذلك نجد أنَّ النحويين اختلفوا فيما بينهم في توجيه ذلك وهذا الاختلاف اللهجي أدَّى إلى أنْ يكون لهذا الحرف أكثر من حكم نحوي، ففي ضوء لهجة تميم فـ (ما النافية مهملة)، وفي ضوء لهجة الحجاز هي (عاملة عمل ليس) بشروط، وهذا مذهب النحويين جميعًا في توجيه هذا الاختلاف اللهجي لهذا الحرف.

إذًا فالمسألة مسألة لهجية بحتة وأجد أنَّ لا حاجة لنا أن نبين سبب عمل (ما) أو سبب إهمالها، لكون الأسلوبين مستعملين عند العرب.

ب- (لا النافية):

في إعمال (لا) النافية وإهمالها اختلاف بين لهجتي الحجاز وتميم[١٨٢]، وعليه نجد اختلافا وتعددا في أحكام هذا الحرف النافي من حيث الأعمال تارة والإهمال تارة أخرى، فهي كـ(ما) في استعمال الحجازيين والتميميين لها، في إعمالها أو عدم إعمالها عمل ليس، فنجد في لهجة أهل الحجاز أنَّهم أعملوا (لا) عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر، أمَّا بنو تميم فأهملوها حملا على إهمالهم لـ(ما) في استعمالهم لهذا الحروف في معنى النفي وعدم إعمالها، وعلى هذا الاختلاف اللهجي نجد أوجهًا متعدِّدة في أحكام هذا الحرف بين العمل وعدمه وهذه الأحكام هي:

١- مذهب جمهور النحويين أنَّها كـ (ما) عاملة عمل (ليس) وهو المشهور[١٨٣]، مستدلين في ذلك على قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيَا ولا وزرٌ ممَّا قضى الله واقيا[١٨٤].

وقول الشاعر:

نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذِلِ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِيْنَا[١٨٥].

٢- مهملة لا عمل لها لعدم اختصاصها وهو القياس فيه كـ (ما)، ويجيز فيه على قلَّة أن تعمل عمل (ليس)، والكثير في (لا) أن تكون عاملة عمل (إنَّ)، وهذه مذهب سيبويه[١٨٦]، والأخفش[١٨٧].

٣- ويرى بعضهم أنَّ (لا) تعمل عمل ليس في رفع الاسم فقط ولا عمل لها على الخبر، وهذا مذهب الزجَّاج(ت٣١١هـ)[١٨٨].

٤- ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ إعمال (لا) عمل (ما) كـ (ليس) قليل جدا وهو في غاية القلَّة والشذوذ[١٨٩].

من خلال ما تقدَّم عرضه نجد أنَّ (لا النافية) قد ظهر لها أكثر من وجه وتعددت الأحكام النحوية وأختلف النحويون بين عدِّها عاملَة، أو بمهملَة نتيجة اختلاف لهجات العرب في استعمال هذه الأداة من أدوات النفي.

ت- (إنْ النافية):

لهجة عامة العرب إهمال (إنْ النافية)، ولذلك ذهب سيبويه[١٩٠]، وجمهور النحويين البصريين والفرَّاء من الكوفيين إلى أنَّ القياس إهمال (إنْ) لعدم اختصاصها بالدخول على النكرات[١٩١]، وهذا هو القياس لأنَّ ما لا اختصاص له لا عمل له عند النحويين.

أمَّا في لهجة أهل العالية[١٩٢] فقد سمع منهم نظمٌ ونثرٌ ما يثبت إعمال (إنْ النافية) عمل ليس، وإلى هذه اللهجة وما سمع من العرب استند الكسائي[١٩٣]، وأكثر الكوفيين[١٩٤]، والمبرَّد(ت٢٨٥هـ)[١٩٥]، وابن السرَّاج، وأبو علي الفارسي، وابن جني(ت٣٩٢هـ)، وابن مالك[١٩٦] من البصريين، في جواز عمل (إن النافية) عمل ليس، وصحَّح ذلك أبو حيان، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، والأشموني[١٩٧].

وممَّا سمع من لهجة أهل العالية في إعمال (إنْ) قولهم من النثر: (إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّكَ)، و(إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلَّا بالعافيةِ)، وقال إعرابي: (إنَ قائمًا)، والمعنى: (إنْ أنا قائمًا) فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى نون (إن) وأدغمَ[١٩٨]، ومن النظم قول الشاعر:

إنْ هو مستوليا على أحدٍ إلَّا على أضعف المجانين[١٩٩].

فـ (إنْ) هنا عاملة عمل ليس في ضوء هذه اللهجة، ومنه أيضًا قول الشاعر:

إنْ المرءُ ميتًا بانقضاء حياتِهِ ولكن بأن يَبْغَى عليه فَيُخْذَلًا[٢٠٠].

أي: (ليس المرءُ ميتًا بانقضاء حياته) فـ (إن) جاءت عاملة عمل ليس فرفعت الاسم وهو قوله: (المرءُ) ونصبت الخبر وهو قوله: (ميتًا).

والقراءات القرآنية منبعٌ ثرٌّ، فهي خير ما تمثل لنا اللهجات وفيها توثيق لعدَّة لهجات تلك التي غابت عن اللغة بسبب طبيعة الجمع، ومن هذه اللهجة في إعمال (إن) النافية قراءة سعيد بن جُبَيْر[٢٠١] لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف:١٩٤] بتخفيف (إن)، ونصب (عبادًا) على أنَّه خبر (إن النافية)، أي: (إنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالُكم).

فتردد (إنْ) النافية بين الإعمال والإهمال، واختلاف النحويين وتعدد أحكامهم واضح وبيِّن نتيجة هذا الاختلاف اللهجي وقد عكست لنا القراءات القرآنية صورة واضحة عنها.

المسألة الثانية: التردد في إجراء القول مجرى (ظنَّ وأخواتها) من دون شرط أو قيد:

في إجراء القول مجرى الظن ونصب مفعولين نقفُ أمام أسلوبين مختلفين في ذلك وفي آلية إجراء القول مجرى الظن، وذلك نتيجة اختلاف لهجات العربية في ذلك ففي إجراء القول مجرى الظن لهجتان، الأولى لهجة عامَّة العرب، والثانية لهجة بني سُلَيْمْ، ففي لهجة جمهور العرب يجوز أن يعمل القول عمل (ظنَّ) ويُجْرَى مجراه في نصب مفعولين بشروط هي: أن يتقدَّم على القول استفهام، وكونه فعلًا مضارعًا لمخاطب، وأن لا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين[٢٠٢]، من الشواهد الشعرية على ذلك قول هُدْبَة بن الخشرم:

مَتَى تَقُوْلُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[٢٠٣].

فـ (الْقُلُصَ) مفعول به أول، وجملة (يحمِلْنَ)، وحكى الكسائي: (أتَقُوْلُ لِلْعُمْيَانِ عَقَّلًا؟ أي: تظنُّ)[٢٠٤].

وفي لهجة بني سُلَيْم كما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر(ت١٧٢هـ)[٢٠٥] يعمل القول عمل (ظنَّ) مطلقًا من دون أيِّ شرطٍ جوازًا، إذ يقولون: (قُلْتُ زيدًا قائِمًا)، ونحو: قال زيدٌ عمرًا منطلقًا[٢٠٦]. ومن إجراء القول مجرى الظن في ضوء لهجة بني سُلَيْم قول الشاعر:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِيْنَا هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إسْرَائِيْنَا[٢٠٧].

فجعل الشاعر القول ناصبًا لمفعولين الأول قوله: (هذا)، والثاني هو قوله: (إسرائين)، وعلى هذه اللهجة روي قول امرئ القيس:

إذَا مَا جَرَى شَأَوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ تَقُوْلُ هَزِيْرَ الرِّيْحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ[٢٠٨].

بنصب (هَزِيْرَ) على أنَّه مفعول به أول لـ (تقول)، وجملة (مَرَّتْ بِأَثْأَبِ) مفعول به ثان.

إذًا يتضِّح لنا من خلال ما تقدَّم الأوجه المختلفة للقول في إجرائه مجرى الظن ونصبه لمفعولين من خلال ظاهرة الاختلاف اللهجي وكون كل لهجة أسلوبًا من أساليب العربية، وبهذا نجد تعدد الأحكام من حيث عدِّ (القول) مترددًا بين الإعمال وعدمه في ضوء كل لهجة.

المسألة الثالثة: التردد بين إعمال (إذن) وإلغائها :

مذهب عامَّة العرب إعمال (إذن) في نصب الفعل المضارع[٢٠٩]، إن توافرت فيها شروط العمل، وحكى سيبويه عن عيسى بن عُمر الثقفي(ت١٤٩هـ) لغةً لبعض العرب يلغون عمل (إذن) مع اجتماع شروط العمل[٢١٠]، من ذلك قولهم: إذَنْ أفْعَلُ ذاك[٢١١]، ولم يستنكر يونس هذه اللغة ولم يستبعدها، أو يردها؛ لأنَّه على حدِّ قول سيبويه لم يكن يروي إلَّا ما سَمِع[٢١٢]، وهذه اللغة نادرة ولكنها القياس؛ لأنَّ (إذن) غير مختصَّة[٢١٣]، وما لا اختصاص له لا عمل له عند جمهور النحويين.

ونتيجة ذلك اختلف النحويون في جواز عمل أو إلغاء عمل (إذن) إذا توافرت فيها الشروط، فذهب البصريون، ووافقهم ثعلب(ت٢٠٩هـ) إلى جواز إلغاء عمل (إذن) وإن توافرت فيها الشروط، استنادًا إلى هذه اللغة التي رواها عيسى بن عمر، في حين ذهب الكوفيون إلى عدم جواز رفع الفعل بعد (إذن) إن كانت شروط العمل متوافرة وإلغاء عملها، وأنكر الكسائي والفرَّاء ذلك[٢١٤]، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ هذه اللغة قليلة جدا[٢١٥]، وذهب المالقي(ت٧٠٢هـ) إلى أنَّ الإلغاء مع التقدم شاذ لا يُعْتبَر[٢١٦].

ومهما يكن الأمر في اختلاف النحويين في مدى صحة الإعمال أو الإلغاء فهذه اللهجة قد نقلت لنا صورة لهجية جديدة لعمل هذه الأداة، ممَّا جعل لها أكثر من صورة، وتعددت حالاتها بين العمل وعدمه.

المطلب الثالث: التعدد بالإعراب:

- **التردد في إعراب (كلا وكلتا) إن أضيفا إلى اسمٍ ظاهرٍ:**

في كلا وكلتا عند إضافتهما إلى الاسم الظاهر ثلاث لهجات في الاستعمال اللغوي للعرب لها، فمذهب عامَّة العرب استعمال كلا وكلتا إن أضيفا إلى الاسم الظاهر بالألف مطلقا، في الرفع والنصب والجر، ويُعربان بالحركات المقدَّرة على الألف، نحو: (جاءني كلا الرَّجُلَيْنِ، وكلتا المرأتينِ)، و(رأيتُ كلا الرَّجُلَيْنِ، وكلتا المرأتينِ)، و(مررتُ بكلا الرَّجُلَيْنِ، وكلتا المرأتينِ)[٢١٧]، وهو القياس[٢١٨]، أمَّا إن أضيفا إلى المضمر فيعربان بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرًّا، نحو: (جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما)، و(رأيتُ الرجلين كليهما، والمرأتينِ كلتيهما)، و(مررتُ بالرجلين كليهما، والمرأتينِ كلتيهما)[٢١٩]، وهذا مذهب جمهور البصريين[٢٢٠].

وفي لهجة كنانة كما نسب الكسائي[٢٢١] والفرَّاء[٢٢٢] إليهم ذلك، إذ استعملوا (كلا وكلتا) بالحروف مطلقًا، أي بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالتي النصب والجر[٢٢٣]، أي أنَّهم يستعملون كلا وكلتا بأسلوب واحد سواء أكانا مضافين إلى المضمر أم إلى الاسم الظاهر.

واللهجة الثالثة هي لهجة بلحارث بن كعب إذ يستعملون (كلا وكلتا)، بالألف مطلقا[٢٢٤]، أي: أنَّهم يعربونه بالحركات المقدَّرة، سواء أ أضيف إلى الظاهر أم المضمر.

إذ نجد ثلاثة وجوه إعرابية لأعراب كلا وكلتا في ضوء هذا الاختلاف اللهجي بين الحروف والحركات في حالة إضافتهما إلى الظاهر أو المضمر، وهذا أدَّى إلى نشوء خلاف في علامة إعرابهما بين اللهجات العربية في ضوء هذا الاختلاف الحاصل بينهما في أساليب خطابهم.

المطلب الرابع: تعدد العلامة الإعرابية:

المسألة الأولى: تردد تمييز (كم الخبرية) بين النصب والجر:

في لهجة عامَّة العرب إنَّ تمييز (كم الخبرية) حكمه الجر سواء أكان مفردًا أم جمعًا نحو: (كم رجلٍ عندك، وكم رجالٍ عندك)،و(كم امرأةٍ جاءتك، وكم رجالٍ جاؤوك)[٢٢٥]، فمثال التمييز المفرد المجرور من المسموع قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لك يا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[٢٢٦].

ومثال التمييز المجموع المجرور قول الشاعر:

كَمْ مُلْوْكٍ بَادٍ مُلْكُهُمُ وَنَعِيْمٌ سَرَقَهُ بادُوا[٢٢٧].

والإفراد أكثر من الجمع عندهم، وهو عند البصريين مجرور بإضافة التمييز إليه، وعند الكوفيين بـ (مِنْ) مُقَدِّرة حُذِفَتْ وبَقِي عَمَلُها[٢٢٨].

وفي لهجة بني تميم يكون تمييز (كم) الخبرية منصوبًا[٢٢٩]، فقد روي البيت السابق: (كم عمَّةً لك)، على أنَّه تمييز منصوب على لهجة أهل تميم.

وذهب جمهور النحويين إلى أنَّ التمييز المنصوب يجوز فيه أن يأتيَ مفردًا وجمعًا[٢٣٠]، في حين ذهب أبو علي الشلوبيني(ت٦٤٥هـ)[٢٣١]، وابن هشام الخضراوي[٢٣٢](ت٦٤٦هـ)، إلى أنَّ تمييز (كم الخبرية) إذا نُصِبَ الْتُزِمَ فيه الأفراد.

إذًا من خلال هذا الاختلاف اللهجي لمميز (كم)، نتج تعدد في إعرابه تمييزه بين كونه منصوبًا أو مجرورًا، وتعددت آراء النحويين هل يجوز أن يُنصب تمييز (كم الخبرية)، وهذا ما أدَّى إلى نشوء أكثر من وجه في إعراب هذا المميَّز بحسب علامته الإعرابية، فإن كان منصوبًا فهو (تمييز)، وإن كان مجرورا فهو (مضاف إليه) أو أنَّه مجرور بحذف حرف جر على رأي الكوفيين، إذا بتعدد العلامة الإعرابية تعددت وظيفة الاسم بين التمييز والمضاف إليه، ممَّا أدى إلى تغيير الحكم النحوي في ضوء العلامة الإعرابية، وتوجيهه.

المسألة الثانية: التردد بين النصب والإتباع في المستثنى المنقطع المنفي:

في اللغة المشهورة (لغة أهل الحجاز) من كلام العرب أنَّ الاستثناء التام المنقطع الموجب أو المنفي حكمه وجوب النصب، ولا يجوز فيه الإتباع[٢٣٣].

وفي لهجة تميم نجد أنَّ المستثنى في الاستثناء المنقطع الموجب يجوز فيه النصب، وفي الاستثناء المنقطع المنفي في ضوء طبيعة لهجتهم يجوز فيه النصب، والإتباع على البدلية، ومن الإتباع قولهم: (لا فيها أحدٌ إلَّا حمارٌ)، و(ما في الدار أحدٌ إلَّا حمارًا أو حمارٌ)[٢٣٤]، فالمختار هو النصب ويجوز الإتباع في لهجتهم[٢٣٥]، ومنه قول عامر بن الحارث (حرَّان العود):

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إلَّا اليَعَافِيْرُ وإلَّا الْعِيْسُ[٢٣٦].

حيث رفع الشاعر اليعافيرُ والعيسُ على أنَّهما بدلان من قوله: (أنيس)، في الاستثناء المنقطع، وهذا جائز في لهجة تميم.

ذهب جمهور البصريين والكوفيين إلى أنَّ الاستثناء المنقطع سواء أكان مثبتا أم منفيًا حكمه وجوب نصب المستثنى، ولا يجوز فيه الإتباع على البدلية، نحو: (جاءنِي القومُ إلَّا حمارًا)، و(مررتُ بِهِم إلَّا كلبًا)، و(ما في الدار أحدٌ إلَّا حِمارًا)، و(ما مَررْتُ بأحدٍ إلَّا كَلْبًا)[٢٣٧]، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧].

وفي ضوء هذا الاختلاف اللهجي نجد أنَّ أحكام النحاة اختلفت وتعددت في توجيه نصب المستثنى المنقطع عند الحجازيين، وجواز الإتباع على البدلية في ضوء لهجة تميم، وفي هذه النصوص نجد أنَّ المستثنى حكمه النصب وجوبًا عند البصريين، وحجتهم في ذلك أنَّ الثاني لمَّا انقطع معناه من الأوَّل، ولم يكن من جنسه انقطع من إعرابه أيضًا[٢٣٨].

وعلَّل سيبويه الرفع على البدلية ممَّا قبله على وجهين:

الأوَّل: من أنَّ المراد من قولكَ: (لا أحدٌ فيها إلَّا حمارٌ): (ليس فيها إلَّا حِمارٌ)، فدخل في النفي العاقل وغير العاقل، ثمَّ ذكرت (أحدًا) توكيدًا، لعلمك أنَّه ليس فيها آدميٌّ، ثمَّ أبدلَت فكأنَّك قالت: ليسَ فيها إلَّا حمارٌ[٢٣٩].

الوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ما قبلها مجازًا، وذلك بأن تنزل (الحمار) منزلة العاقل ادعاءً ومجازًا[٢٤٠].

وذكر المازني وجهًا ثالثًا وهو: "أنَّه خلط ما يُعْقَلُ بما لا يُعْقَلُ، فعبَّر عن جماعة ذلك بـ (أحد) ثمَّ أبدل (حمار) من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره"[٢٤١].

وبذلك يكون للمستثنى في قولنا: (ما في الدار أحدٌ إلَّا حمارًا أو حمارٌ)، حكمان مختلفان فالوظيفة النحوية مختلفة، والحالة الإعرابية متعددة ومختلفة أيضًا، نتيجة هذا الاختلاف اللهجي بين لهجتي الحجاز وتميم، فيمكن إعرابه مستثنى منصوبًا، أو بدلًا مرفوعًا من أحد.

المسألة الثالثة: التردد بين تصرف (ذا، وذات) وعدمه:

استعمل العرب ظرفي الزمان (ذا، وذات)، ظرفين معربين ممنوعين من الصرف، أي أنَّهما يلازمان النصب على الظرفية، ولا يغادرانها، مضافين إلى زمان، نحو: (لَقَيْتُهُ ذا صباحٍ، وذا مساءٍ، وذا صبوحٍ، وذا غَبُوقٍ، وذات مرَّةٍ، وذاتَ يومٍ)، وهذا أسلوب عامة العرب[٢٤٢]، وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين[٢٤٣]: قال سيبويه: "ومثل ذلك: وسِيْرَ عليه ذات مرَّةٍ، نصبٌ، لا يجوز إلَّا هذا، ...، وكذلك: سِيْرَ عليه ذاتَ يَوْمٍ، و سِيْرَ عليه ذاتَ ليلةٍ، ... وذو صباحٍ بمنزلة ذات مرَّةٍ، تقول: سِيْرَ عليه ذا صباحٍ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب"[٢٤٤].

وفي لهجة خَثْعَم[٢٤٥] يجوز أنْ يتصرف فيها الظرفان (ذا، وذات)، وذلك بأن يستعملا غير ظرفين فيقولون: (سِيْرَ عليه ذاتُ ليلةٍ)[٢٤٦]، ومن ذلك أنس بن مدركة الخثعمي:

عَزَمْتُ على إقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيءٍ مَا يَسُوَّدُ من يَسُوْدُ[٢٤٧].

والظرف المتصرف هو الذي جاز استعماله ظرفًا وغير ظرف، كأن يكون فاعلًا، أو مبتدأً، أو خبرًا، أو مفعولًا به، أو أن يُجر بغير (مِنْ)، وأن يدخله التنوين[٢٤٨].

وعلَّل جمهور النحويين عدمِ تصرف (ذا، وذات) والتزامهما الظرفية، تمسُّكا بأسلوب عامَّة العرب ولهجتهم؛ بأنَّ الأصل في (ذا وذات) استعمالهما بمعنى (صاحب، وصاحبة)، فهما صفتان لظرفٍ محذوف، والتقدير في جملة: (لَقَيْتُهُ ذا صباحٍ ومساءٍ) يكون بمعنى: (لَقَيْتُهُ وقتٌ هذا الاسم) وفي جملة: (ذات يومٍ): (قطعةَ ذاتَ يومٍ)، فحذف الموصوف وأُقِيمت الصفةُ مقامه، ولم يتصرَّفوا في الصفة كما تصرفوا في الموصوف خشية كثرة التوسع[٢٤٩].

فنلاحظ أنَّ (ذا، وذات) تعددت علامة إعرابهما بين التصرف وعدمه، نتيجة تعدد استعمالات العرب لها في ضوء هذا الاختلاف اللهجي الذي نجده، الأمر الذي أدَّى إلى اختلاف النحويين بين مُجيز لتصرفه، وبين مانع لتصرفه وكونهما ظرفين يلازمان الظرفية استنادًا إلى لهجة عامَّة العرب، ولكون المسألة متعلقة باللهجات واستعمال العرب، نجد أنَّه لا يجوز إهمال لهجة من لهجات العرب، واللجوء إلى التأويل والتعليل بعلل منطقية في سبيل عدم الخروج على القاعدة، فالخلاف اللهجي يوسِّع القاعدة النحوية من خلال تعدد الأحكام النحوية ووجوهها.

المطلب الخامس: التعدد في الإعراب والبناء:

- **تردد (أمس) بين البناء على الكسر أو إعرابه في حالة الرفع:**

أمْس اسم زمان معرفة، موضوع لليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إرادة القرب، متصرِّف يستعمل في موضع رفعٍ، ونصبٍ، وجرٍّ، فإن استعمِل ظرفًا فهو مبنيٌّ على الكسر مطلقًا عند جميع العرب فيقولون: (أَمْسِ)[٢٥٠].

وإنْ استُعْمِل غيرُ ظرفٍ، فالحجازيون يبنونه على الكسرِ رفعًا، ونصبًا، وجرًّا[٢٥١]، فيقولون: (ذهبَ أمْسِ بما فيه، وأحبَبْتُ أمْسِ، وما رأيْتُكَ مُذْ أمْسِ)[٢٥٢]، من ذلك قول أحد الحجازيين:

اليوم أعْلَمُ ما يَجِيْءُ به وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أمْسِ[٢٥٣].

واختلف النقل عن بني تميم، فنقل سيبويه عنهم أنَّهم يبنون (أمسِ) على الكسر في حالتي النصب، والجر، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع فيقولون: (ذهبَ أمْسُ بِمَا فِيْهِ، ومَا رَأيْتُهُ مُذْ أمْسُ)[٢٥٤]، من ذلك قول أحد التميميين:

اعتَصِمْ بالرَّجَاءِ إنْ عَنَّ يَأسٌ وَتَنَاسَ الذي تَضَمَّنَ أمْسُ[٢٥٥].

وعلَّل سيبويه عدم الصرف في حالة الرفع؛ بكونهم عدلوا (أمس) عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عمَّا ينبغي أن يكون عليه في القياس، فلما عدلوه تركوا صرفه[٢٥٦].

ورُوي أنَّ من بَنِي تميم من يُعْرِب (أمْس) إعراب ما لا ينصرف مطلقًا، أي في الحالات الثلاث: الرفع، والنصب، والجر[٢٥٧]، فمَّا استشهدوا به على مجيء أمس معربا إعراب الممنوع من الصرف في حالة الجر قول الشاعر:

إنِّي رأيْتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا[٢٥٨].

فقوله: (أمسَا) هنا مجرور بالفتحة وهذا هو محل الاستشهاد بهذا البيت.

وتأوَّل بعض النحويين هذا البيت على أنَّ (أمس) فيه فعل ماضٍ،وفاعله ضمير مستتر فيه عائدٌ على المصدر المفهوم منه، والتقدير أي: (مُذْ أمسى هو أي المساء) [٢٥٩].

وحكي الكسائي أنَّ منهم من يعربه إعراب المتصرِّف فينون(أمس) في الأحوال الثلاث[٢٦٠].

وحَكِي الزَّجَّاج أنَّ بعض العرب ينوِّن (أمس)، وهو مبني على الكسر تشبيهًا له بالأصوات[٢٦١].

وذهب د. إبراهيم أنيس إلى أنَّ استقراء هذه الرواية قد اعتوره بعض النقص، وإنَّ الحقيقة هي أنَّ تميمًا كانت تلتزم في الكلمة حالة واحدة هي (أمسُ) بضم السين[٢٦٢].

إذا فالملاحظ أنَّ في (أمس) خمس لهجات: البناء على الكسر من دون تنوين مطلقًا، والبناء على الكسر مع التنوين، وإعرابه منصرفًا منوَّنًا، وإعرابه غير منصرف مطلقًا، وإعرابه غير منصرف في حالة الرفع، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر.

" ولاشكَّ أنَّ الخلاف النحوي في الإعراب يؤثرُّ على المعنى، فإذا اختلف معربان في إعراب كلمةٍ، فكلُّ واحدٍ منهما يرى أنَّ هذه الكلمة تتعلَّق بمركز الجملة[٢٦٣] بعلاقة تختلف عن العلاقة التي يراها صاحبه، ومن ثُمَّ تختلف دلالة الكلمة في الإعرابين، وهذا يؤدي إلى تغيير فهمنا للنص"[٢٦٤]، فالخلاف النحوي ينقلنا من معنى إلى معنىً آخر؛ وذلك لأنَّ الأبواب النحوية تختلف في معانيها ودلالاتها.

من خلال ما تقدَّم عرضه من المسائل في مختلف الموضوعات التي تعددت فيها وجوه الأحكام النحوية أرجِّح أنَّ الأخذ من هذه القبائل التي استقبحها بعض النحويين ولاسيما البصريين أولى من هذه الزيادات والتعقيدات التي أدخلها النحويون في دراسة النحو وتدريسه، وحُمِّلت عليه حملًا.

<u>وأخيرًا أقول:</u>

إنَّ القضية في الواقع ليست معيارية بحتة بهذا المعنى، فالتحليل النحوي واللغوي الأصيل هو الذي" يجري في فلك لهجي، إذ إنَّ الناطقين العرب - في المناطق المختلفة – كانت لهم أحوالهم الزمانية والمكانية والاجتماعية التي كانت تجعلهم يتجهون اتجاهات نطقية مناسبة لطبيعة البيئة التي يعيشون فيها، فتفضيل حركة على أخرى ليست أمرًا مشتركًا بين جميع العرب، بل إنَّ من يفضل الفتح في موضع معين لا ينطق بالكسر فيه، ومن يفضل الضم لا يستعمل الكسر كذلك، وليست المسألة فوضى يستعمل كل واحد ما يستعمل الأخر، وهذا واضح في دراسة العاميات والفصحى على السواء"[٢٦٥].

وفي مسألة تفضيل لهجة على لهجة نجد أنَّ ابن جني في (باب اختلاف اللهجات وكلها حجَّة)، يذهب إلى عدم جواز تفضيل لغة على أختها، إذ يقول: " وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحق بذلك من زميلتها، لكنَّ غاية مالك في ذلك أن تتخيَّرَ إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبل لها، وأشدُّ أنسابها، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا"[٢٦٦].

ويذهب ابن جني إلى عدم جواز تخطئة من يستعمل إحدى اللغتين الأقل استعمالًا أو قياسًا، ولم يخرج عن كلام العرب، يقول: "إلَّا أنَّ إنسانًا لو استعملها، لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنَّه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين، ...، وكيف تصرفَتِ الحال فالناطق على قياسِ لغةٍ من لغات العرب مُصِيْب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[٢٦٧].

ولذلك نرى أنَّ قواعد العربية كان من المفترض أن توضع في ضوء لهجات العربية فما هذه القواعد إلَّا وصف للواقع اللغوي ولا يمكن تحقيق ذلك بعيدا عن لهجاتها، من دون تفضيل لهجة على أختها.

الخاتمة:

بعد انتهاء رحلتنا في الاختلاف اللهجي وأثره في تعدد الأحكام النحوية ووصول البحث إلى نهايته، خرجنا بعدد من النتائج خلال هذه الرحلة نذكرها:

١- استنتجنا أنّ منهج نحاة الكوفة الذين وسَّعوا نطاق الرقعة الجغرافية وأخذوا من القبائل العربية من دون تحرَّج وتشدد في هذا الأمر أكثر قربًا في وصفهم للواقع اللغوي والظاهرة اللغوية في ضوء الاستعمال اللغوي.

٢- أدَّى حصر اللغة بعدد من القبائل، إلى حرمان اللغة من هذه الثروة اللغوية التي يمكن استثمارها لخدمتها، ولاسيما أنَّ هذه اللغات مستعملة لدى العرب ومنهج البحث الحديث يتفق مع اتجاه أخذ اللغة والتراكيب اللغوية المستعملة من لدن أهلها .

٣- إنَّ من نتائج إغفال النحويين للهجات وعدم الاعتماد عليها في تقعيدهم وتأصيلهم للقواعد، خروج كثير من اللهجات العربية من سطوة قواعدهم وقوانينهم، ولذلك وجدناهم يصفون هذه اللهجات بأوصاف شتَّى إن وجدوا ما يخالف قواعدهم وأحكامهم، منها الشاذ والقليل والنادر الذي لا يُقَاس عليه، واضطرارهم إلى تأويل، وجوه أخرى للمسألة الواحدة، أي أنَّ منهجهم كان يسير نحو إخضاع اللغة وتطويعها لخدمة قواعدهم وأصولهم.

٤- خرج البحث بأنَّ الاختلاف اللهجي كان له أثرٌ كبيرٌ في توسيع قاعدة الخلاف النحوي بين النحويين، وهو الأمر الذي أدى إلى تعدد وجوه الأحكام النحوية؛ لأنَّها كانت نتيجة حتمية للخلاف الحاصل بين النحويين، فمن تمسَّك بالقاعدة النحوية ولم يسلِّم بما سمع من هذه اللهجات اضطره الأمر إلى تأويل هذه اللهجات بصورة لا تخرجه عن قواعدهم النحوية وإخضاع اللهجة إلى أحكام مذهبهم النحوي بفضل الصنعة النحوية والفلسفة والتعليل والتأويل.

٥- استنتج البحث بأنَّ للاختلاف اللهجي جوانب إيجابية كثيرة إذ رفدت العربية بالكثير من التراكيب والقواعد النحوية الجديدة التي تمخضت عن تعدد أوجه الأحكام النحوية؛ وذلك من خلال زيادة بعض القواعد، والتراكيب، وزيادة بعض الأدوات وتغيير وظائفها النحوية وإضافة وظائف أخرى لها، وكان له أثرٌ في تعدد الوجوه الإعرابية، وإضافة إعرابات جديدة للتراكيب النحوية، وهذا من شأنَّه توسيع القواعد النحوية، وعدم حصرها في أطُرٍ ثابتة جامدة.

هوامش البحث:

(١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (هـ ج و): ٦٦/٤، وينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، مادة (هـ ج) : ١٨٧/٦.
(٢) جمهرة اللغة، ابن دريد، مادة (هـ ج و): ٤٩٨/١.
(٣) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ٢٢٥٤/٦ -٢٢٥٥.
(٤) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: ١٦٦/٥.
(٥) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة (وجه): ٦/ ٨٨- ٨٩.
(٦) لسان العرب، ابن منظور، مادة (وجه): ٥٥٥/١٣- ٥٥٦، وينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادى: ١٢٥٥/١.
(٧) تاج العروس، الزبيدي، مادة (وجه): ٥٣٧/٣٦، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٦ .
(٨) ينظر: تعدد التوجيه النحوي مواضعه، أسبابه، نتائجه، د. محمد حسنين صبرة: ١٤-١٦.
(٩) التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية: ١٨ .
(١٠) المصدر نفسه: ١٨ .
(١١) الأصول، دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة - البلاغة ، د. تمَّام حسَّان:٢٠٦.
(١٢) تعدد التوجيه النحوي: ٢٢.
(١٣) في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٦.
(١٤) المصدر نفسه: ١٦.
(١٥) التوجيه اللهجي عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة للقراءات السبعة، فوزية قمقام، (رسالة ماجستير): ٢٥.
(١٦) المصدر نفسه: ٢٦ -٢٨.
(١٧) ينظر : الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة ماجستير)، علي محمد أحمد الشهري: ٦
(١٨) ينظر: ألفاظ الحروف، أبو نصر الفارابي، ٨٤-٨٥.
(١٩) ينظر: مقدمة ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: (الفصل السابع والأربعون: في أنَّ اللغة ملكة صناعية) :٣٧٨/٢.
(٢٠) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي:١١٢.
(٢١) الخلاف النحوي في المقتصد: ٨ .
(٢٢) الاقتراح: ١٢٠، وينظر: المزهر في علوم اللغة العربية، جلال الدين السيوطي: ٥٣/١.
(٢٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد ابن فارس: ٣٦، وينظر: المزهر: ٥٣/١.
(٢٤) ينظر على سبيل المثال: اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: ١٣٠.

(٢٥) ينظر مثلًا: المقتضب، أبو العباس المبَّرد: ٤/ ١٩١، اللامات، أبو إسحاق الزجاجي: ١٤٨، ومعاني الحروف، الرماني: ١٤٠، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي: ٦٠٥/١، ورصف المباني، المالقي: ٤٣٦، و الجنى الداني، المُرادي: ٥٨٢، وغير ذلك العشرات من النحويين.
(٢٦) ينظر: اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي: ١٨١ .
(٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦/١ .
(٢٨) لسان العرب: فصل العين المهملة: ٥٧٨/١ .
(٢٩) ينظر: تعدد التوجه النحوي: ١٩٨ -٢١١، وذكر المؤلف اتجاهات تعدد التوجيه النحوي وبين مواضعها في الأبواب النحوية بأمثلة مقتضبة يمكن للدارسين القياس على ما ذكره في الأبواب النحوية والتوسع فيه .
(٣٠) ينظر: توجيه اللُّمع، ابن الخبَّاز: ١٢٢، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل، ابن مالك: ٤٩/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان: ٦/ ٢٠٢، والجنى الداني: ١٤٩، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٢٨/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: ٣٤٥/١، والمُساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٣٩٤/١، وشرح الأشموني، الأشموني: ٣٨٩/١، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ٤٠٣/١.
(٣١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣٦/٢-٣٧.
(٣٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٤٩، وأوضح المسالك: ٣٤٥/١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع على شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٥٧٩/١.
(٣٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢، وأوضح المسالك: ٣٤٥/١، والمُساعد: ٣٩٤/١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وشرح التصريح: ٤٠٣/١، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.
(٣٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٢.
(٣٥) ينظر: الكتاب: ٤١/٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٩، وشرح المفصل، ابن يعيش: مج٢: ٢٧/٣، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.
(٣٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٩، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢٥٩/١، والاقتراح: ١١١.
(٣٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٥٠، و١٧٠.
(٣٨) شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكمله: إيليا الحاوي: ٨٢/١، وينظر: الكتاب: ٤٠/٢.
(٣٩) شرح التسهيل: ٥٠/٢.
(٤٠) ديوان أمية بن أبي الصلت: ١٢٧.
(٤١) ينظر: شرح التسهيل: ٤٩/٢ – ٥٠.
(٤٢) ينظر: الكتاب: ٤١/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، ومغني اللبيب: ٤٧٧، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.
(٤٣) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧/٣.
(٤٤) ينظر: الكتاب: ٣٦/٢ – ٣٧، المقتضب: ٥٤/٤، شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٩، وشرح التسهيل: ٥٠/٢، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.
(٤٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨، شرح الكافية الشافية: ٢٦٠/١، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.
(٤٦) شرح التسهيل: ٥٠/٢، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٦٠/١، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢٨/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.
(٤٧) ينظر: الجنى الداني: ١٧٠، أوضح المسالك: ٣٥١/١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وشرح التصريح: ٤٠٥/١.
(٤٨) الكتاب: ٤٠/٢ .
(٤٩) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧/٣-٢٨، وشرح جمل الزجاجي: ١٦٩/١، وشرح التسهيل: ٥٠/٢، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٠٣، والجنى الداني: ١٧١، ومغني اللبيب: ٢/ ٢٨، وأوضح المسالك: ١/ ٣٥١، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وشرح التصريح: ١/ ٤٠٥، وهمع الهوامع: ٥٧٩/١.
(٥٠) ينظر: إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى: ٦٠
(٥١) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها- منهج وتطبيق، د.خليل أحمد عمايرة: ١٩٢- ١٩٣.
(٥٢) ينظر: اللهجات العربية وعلاقتها بالفصحى، دراسة لغوية(بحث)، محمد شفيع الدين: ٩١.
(٥٣) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢- ١٧٨، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٦١٢- ٦١٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي: ٢٠٤٧/٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٧.
(٥٤) لم يرد فيما بين يدينا من مصادر أسماء اللهجات العربية التي استعملت هذا الأسلوب في فاعل نعم وبئس.
(٥٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٧/٤.
(٥٦) المصدر نفسه: ٢٠٤٧/٤.

(٥٧) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٢، و شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني: ١٥٩، وشرح جمل الزجاجي: ٦١٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٩٣/١، وشرح التسهيل:٢/ ٣٤١، والتذييل والتكميل: ١٠١/١٠- ١٠٢، وشرح الأشموني: ٢٧٨/٢.
(٥٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٨/٤.
(٥٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٩٦/١، وشرح التسهيل: ٣٤٣/٢، والتذييل والتكميل: ١٠٢/١٠.
(٦٠) ينظر: الأصول في النحو، ابن السرَّاج: ١١٢/١، و: ١١٤، والتذييل والتكميل: ١٠٢/١٠.
(٦١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٧/٤، والتذييل والتكميل: ١٠٢/١٠، وشرح الأشموني: ٢٧٨/٢.
(٦٢) ينظر: شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي: ٤/ ٢٣٦.
(٦٣) ينظر: معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء: ٥٧/١، وشرح التسهيل: ٣٤٣/٢، والموفي في النحو الكوفي: ٨٣.
(٦٤) الموفي في النحو الكوفي: ٨٣.
(٦٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠١٨/٤، وشرح الأشموني: ٢٨/٣.
(٦٦) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي: ٢٧١/٢، ولم أقف على تتمة هذا البت في كتب النحويين.
(٦٧) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، وارتشاف الضرب : ١١٨١/٣، والجنى الداني، :٤٩٦، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ٤٢٣/١، واللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين: ٣٤٣ .
(٦٨) ينظر: الكتاب:١٣٧/١.
(٦٩) ينظر:شرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/١، و شرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والمساعد: ٢٨٥/١.
(٧٠) ينظر: شرح الجمل في النحو: ١٧٩ .
(٧١) ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي: ٢٢٧-٢٢٨، وشرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.
(٧٢) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٨، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٤/١.
(٧٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٩، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٤/١، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.
(٧٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٦٤، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١.
(٧٥) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٢٩، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٤/١، وشرح التسهيل: ١/ ٣٦٣، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠١، والجنى الداني:٤٩٦-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٥/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٢٣.
(٧٦) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة،، وُلِدَ في بغداد عام (٤٨٩هـ) كان من أئمة النحاة غزير الفضل متفنِّنًا في العلوم ومن مصنفاته: الحاوي في النحو، والعمدة في النحو، والمقتصد في التصريف، وكتاب الْعرُوض، والتَّذْكِرَة السفرية، والحَاكِم فِي الْفقْه، والمقامات، وديوَان شعره، وَغير ذَلِك من مصنَّفاته، وَله عشر مسَائِل استشكلها فِي الْعَرَبيَّة؛ سَمَّاهَا الْمسَائِل الْعشْر المتعبات إِلَى الْحَشْر، توفي في دمشق عام (ت٥٦٨هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: ١/ ٥٠٤ -٥٠٥.
(٧٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٠٣، والجنى الداني:٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٥٦/١، وهمع الهوامع: ٤٢٣/١.
(٧٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/١، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣٠٠، و٣٠٣- ٣٠٤، ومغني اللبيب: ٢٥٦/١.
(٧٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٠٥/١، ومغني اللبيب: ٢٥٦/١.
(٨٠) همع الهوامع: ٤٢٣/١، وينظر: مغني اللبيب: ٢٥٥/١.
(٨١) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٩.
(٨٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٨٩-١٩٠، وشرح الجمل: ١٧٩، وشرح الكافية الشافية: ١٨٧/١، ورصف المباني: ٣٧٨، والجنى الداني: ٣٢٣، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٥٠.
(٨٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٨/٣، والجنى الداني: ٣٢٣، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، همع الهوامع: ٤٥٠/١.
(٨٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٩٨، وشرح التصريح: ٢٦٤/١، وهمع الهوامع: ١/ ٤٥٠.
(٨٥) شرح ديوان الفرزدق: ٣١٦/١، وينظر: الكتاب: ١/ ٦٠.
(٨٦) ينظر: المقتضب: ١٩١/٤-١٩٢، وشرح الكافية: ٢٢٠/٢، وهمع الهوامع: ٤٥١/١.
(٨٧) ينظر: اللُباب: ١٣٠، وشرح الكافية: ٢٢٠/٢.
(٨٨) ينظر: المقرَّب، ابن عصفور الأشبيلي: ١١٢، وشرح جمل الزجاجي: ٦٠٦/١.
(٨٩) ينظر: اللُباب: ١٣٠، وشرح الكافية: ٢٢٠/٢،.
(٩٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ٣٥٦، وشرح التصريح: ٢٩٠/١، وشرح الأشموني: ٢٩٠/١.
(٩١) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٩٠.
(٩٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٢/٣، و شرح التصريح: ١/ ٢٩٠، وهمع الهوامع: ٤٨١/١.

(٩٣) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٣٩٩/٧-٤٠٠، وشرح الكافية: ٢١١/٤، شرح التصريح: ١/ ٢٩٠- ٢٩١.
(٩٤) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٣٩٩/٧، وارتشاف الضرب: ١٢٣١/٣، والمساعد: ٣٠٠/١، وشرح التصريح: ٢٩١/١، وشرح الأشموني: ٢٩٠/١، وهمع الهوامع:٤٨١/١.
(٩٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٨٢.
(٩٦) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٩١.
(٩٧) ينظر: اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: ٣٤٨.
(٩٨) ينظر: شرح عيون الإعراب، علي بن فضَّال المجاشعي: ١١٦، و ارتشاف الضرب: ١٢٣٧/٣، ومغني اللبيب: ٣٤/١، وشرح الأشموني: ٢٩٤/١.
(٩٩) ينظر: مغني اللبيب: ٣٤/١، وشرح الأشموني: ٢٩٤/١، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.
(١٠٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣.
(١٠١) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٧، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.
(١٠٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٢/١، وارتشاف الضرب:١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل: ٢٦/٥، والجنى الداني: ٣٩٤، والمساعد: ١/ ٣٠٨.
(١٠٣) مغني اللبيب: ٣٤/١، وينظر: شرح الأشموني: ٢٩٤/١، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.
(١٠٤) الدرر اللوامع: ٢٨٣/١.
(١٠٥) ديوان النمر بن تولب: ١٣٣، ورواية البيت في الديوان: (ألا ليتني حِجْرٌ).
(١٠٦) ملحق ديوان العجَّاج: ٣٠٦/٢.
(١٠٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٨ - ٣٠ .
(١٠٨) ينظر: شرج حمل الزجاجي: ١/ ٤٣١، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٦.
(١٠٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١، وشرح التسهيل: ١/ ٣٩٢، ومُغني اللبيب: ٣٤/١.
(١١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١.
(١١١) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٩٢، والجنى الداني: ٣٩٤.
(١١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٣٣/١.
(١١٣) بنظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٣١.
(١١٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، والجنى الداني: ٣٩٤، والمساعد: ٣٠٨/١، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.
(١١٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٧، والجنى الداني: ٣٩٤، وهمع الهوامع:٤٩٠/١.
(١١٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/١، والجنى الداني: ٣٩٣، والمساعد: ٣٠٨/١.
(١١٧) ينظر: شرح المفصل: مج٣: ٥٩٧/٨، وشرح التسهيل: ٣٩٠/١ ، وارتشاف الضرب: ١٢٤٢/٣، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٦.
(١١٨) ينظر: المقتضب: ٦/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، وشرح الأشموني: ١٨٧/٣.
(١١٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، والجنى الداني: ٢٢٦، ومغني اللبيب: ٢٧/١، والمُساعد: ٦٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢.
(١٢٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، والجنى الداني: ٢٢٦، والمساعد: ٦٥/٣، وشرح الأشموني: ١٩٠/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢، والخلاف النحوي في الأدوات ، د. عمر فائل محمد بلحاف: ١٣١.
(١٢١) الجنى الداني: ٢٢٦، وينظر: والمساعد: ٦٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢، ونَسَب أبو حيان هذا القول للرياشي (ت٢٥٧هـ)، ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤.
(١٢٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٢٦، ومغني اللبيب: ٢٧/١، والمساعد: ٦٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٦٣/٢.
(١٢٣) ديوان امرئ القيس، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم: ٣٨٩، ورواية البيت في الديوان:
إذَا مَا رَكِبْنَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا: تَعَالَوَا، إلَى أنْ يَأتِيَ الصَّيْدُ، نَحْطِبِ
(١٢٤) مغني اللبيب: ٢٧/١.
(١٢٥) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٨- ١٠٩، واللامات: ١٤٧، وارتشاف الضرب:١٢٤٠/٣، والمساعد: ٣٠٦/١-٣٠٧.
(١٢٦) ينظر: شرح التسهيل: ٥٤/٣، وشرح الكافية: ٣٨٠/٤، وارتشاف الضرب: ١٢٨٢/٣، والجنى الداني: ٥٨٢، مغني اللبيب: ١/ ٢٤٨، ، والمساعد: ٣٣٥/١، وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢، والخلاف النحوي في الأدوات: ١٤١.
(١٢٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٨٢/٣، والجنى الداني: ٥٨٢، وشرح الأشموني: ٦١/٢، وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.
(١٢٨) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ٣٠٥/١، والمسائل البصريات، أبو علي الفارسي: ٥٥٠/١، وارتشاف الضرب: ١٢٨٢/٣.
(١٢٩) ينظر: شرح التسهيل ٥٤/٣، وارتشاف الضرب: ١٢٨٢/٣، والجنى الداني: ٥٨٣، والمساعد: ٣٣٥/١، وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.

(١٣٠) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٠٥/١، وارتشاف الضرب: ١٢٨٢/٣، والجنى الداني: ٥٨٣، وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.
(١٣١) ينظر: المسائل البصريات: ٥٥٠/١، وشرح التسهيل: ٥٤/٣، وارتشاف الضرب: ١٢٨٢/٣، والجنى الداني: ٥٨٣، والمساعد: ٣٣٥/١، وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.
(١٣٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٨٣.
(١٣٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٨/١.
(١٣٤) اللامات: ١٤٨.
(١٣٥) معاني القرآن للأخفش: ٣٠٥/١، وينظر: المسائل البصريات: ٥٥٠/١، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي: ٧٥..
(١٣٦) التذييل والتكميل: ٥/ ١٨١.
(١٣٧) ينظر: رصف المباني: ٤٣٦.
(١٣٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٨٣، مغني اللبيب: ٢٤٨/١.
(١٣٩) ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٨٢/٣، والتذييل والتكميل: ٥/ .
(١٤٠) ينظر: المسائل البصريات: ١/ ٥٥٢، و٥٥٦، وكتاب الشعر: ٧٥، وشرح الكافية: ٣٨١/٤، ورصف المباني: ٤٣٦، والجنى الداني: ٥٨٥، و وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.
(١٤١) ينظر: كتاب الشعر: ٧٥، وشرح الكافية: ٣٨١/٤، وهمع الهوامع: ٤٥٧/٢.
(١٤٢) ينظر: همع الهوامع: ٤٥٧/٢.
(١٤٣) ينظر: رصف المباني: ٤٣٦- ٤٣٧، والجنى الداني: ٥٨٥.
(١٤٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٨٢.
(١٤٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٨٢.
(١٤٦) ينظر: اللامات: ١٤٨، ومعاني الحروف: ١٤٠، وشرح الكافية: ٣٨٠/٤، ورصف المباني: ٤٣٦، والجنى الداني: ٥٨٢.
(١٤٧) ينظر: الأزهية في علم الحروف، الهروي:٢٠٩، و ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥١، والجنى الداني: ٥٠٥، ومغني اللبيب: ٢٩١/١، والخلاف النحوي في الأدوات: ١٧٣.
(١٤٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٥٤ ، وشرح الكافية: ٢٨٥/٣ ، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥١، و ١٨٦٤، والجنى الداني: ٥٠٥، ومغني اللبيب: ٢٩١/١، وشرح الأشموني: ٦١/٢، وهمع الهوامع: ٤٥٩/٢.
(١٤٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٥١، ومغني اللبيب: ٢٩١/١، وشرح الأشموني: ٦١/٢.
(١٥٠) ديوان الهذليين: ٥٢/١، وينظر: الخصائص: ٨٧/٢.
(١٥١) ديوان الهذليين: ٢٠٩/٢.
(١٥٢) مغني اللبيب: ٢٩١/١.
(١٥٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٦٤.
(١٥٤) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٧٥١.
(١٥٥) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٣ – ١٤٥٤، والتذييل والتكميل: ٧٠/٨، والمساعد: ١/ ٥٣١.
(١٥٦) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح الأشموني: ١٥٩/٢-١٦٠، وهمع الهوامع: ٢١٩/٢- ٢٢٠.
(١٥٧) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١٠.
(١٥٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وهمع الهوامع: ٢١٩/٢- ٢٢٠.
(١٥٩) ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٩، و: ٢١٠، والمساعد: ١/ ٥٣٤.
(١٦٠) الدرر اللوامع: ١/ ٤٦٧.
(١٦١) ديوان ذو الرمَّة، شرح: عبد الرحمن المصطاوي: ١٧٣.
(١٦٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح التسهيل: ١٦٣/٢، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح التصريح: ٧١٤/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٢.
(١٦٣) ينظر: المقرَّب: ٧٠، وشرح الكافية: ٢٣٣/٤، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٣/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٢.
(١٦٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والمساعد: ١/ ٥٣٤.
(١٦٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٥، وشرح التسهيل: ١٦٣/٢، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٤/١.

(١٦٦) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وشرح الكافية: ٣٠١/٣، والتذييل والتكميل: ٧٥/٨، والمساعد: ١/ ٥٣٤، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٣/١، والدرر اللوامع: ١/ ٤٦٨.
(١٦٧) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٢٧٥/٤، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، وشرح الأشموني: ١٦١/٢.
(١٦٨) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٣/٢، وشرح الكافية: ٣٠١/٣، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٥٦، والمساعد: ٥٣٤/١، وشرح الأشموني: ١٦١/٢، وشرح التصريح: ٧١٤/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/٢.
(١٦٩) ينظر: شرح الأشموني: ١٦١/٢.
(١٧٠) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٧، ومعاني الحروف: ١٦٨، وشرح جمل الزجاجي: ٦٠٤/١، والجنى الداني: ٣٢٢.
(١٧١) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ٤٢/٢.
(١٧٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٧/٣.
(١٧٣) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، وشرح عيون الإعراب: ١١٢، وشرح الكافية: ٢١٥/٢، ورصف المباني:٣٨٠، وشرح الأشموني: ٢٥٤/١، وهمع الهوامع: ٤٤٧/١.
(١٧٤) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، ومعاني الحروف: ١٦٨، وشرح عيون الإعراب: ١١٢، وشرح جمل الزجاجي: ٦٠٤/١، وشرح التسهيل: ٣٥١/١، وشرح الكافية: ٢١٥/٢، ورصف المباني: ٣٧٧.
(١٧٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٧/٣، والجنى الداني: ٣٢٢، ومغني اللبيب: ٢٦٢/١.
(١٧٦) ينظر: المقتضب: ١٨٨/٤، وشرح الجمل: ١٧٩، وشرح جمل الزجاجي: ٦٠٣/١ - ٦٠٤، ورصف المباني: ٣٧٧، وشرح عيون الإعراب: ١١٢، والجنى الداني: ٣٢٢، وهمع الهوامع: ٤٤٧/١.
(١٧٧) ينظر: همع الهوامع: ٤٤٧/١، و
(١٧٨) ينظر: شرح عيون الإعراب: ١١٢.
(١٧٩) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري:٤٦٤/٢، ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي الرازي: ١٠٤/١٨.
(١٨٠) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد: ٦٢٨، ومعاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: ٤٨٣، والحجَّة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي:٤٢٦/٤.
(١٨١) ينظر: الكتاب: ٥٧/١.
(١٨٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٠٩/٣، وشرح الأشموني: ٢٦٤/١، وهمع الهوامع:٤٥٦/١.
(١٨٣) ينظر: المقتضب: ٣٨٢/٤، و ارتشاف الضرب: ١٢٠٨/٣،، وشرح التصريح: ٢٦٧/١، وهمع الهوامع: ٤٥٦/١.
(١٨٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٩٢.
(١٨٥) شرح التسهيل: ١/ ٣٥٩.
(١٨٦) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٠٠، و٣٠٤.
(١٨٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي: ٣٦/٣، و ارتشاف الضرب: ١٢٠٨/٣، والجنى الداني: ٢٩٣، ، وشرح التصريح: ٢٦٧/١، وهمع الهوامع: ٤٥٦/١، والخلاف النحوي في الأدوات: ١٦٨.
(١٨٨) ينظر: وارتشاف الضرب: ١٢٠٨/٣، والجنى الداني: ٢٩٣، ومغني اللبيب: ٢٠٩/١، وهمع الهوامع: ٤٥٦/١.
(١٨٩) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٠٨/٣.
(١٩٠) ينظر: الكتاب: ١٥٢/١، ومغني اللبيب: ٢١/١.
(١٩١) ينظر: معاني الحروف: ٨٦، وارتشاف الضرب: ١٢٠٧/٣، ومغني اللبيب: ٢١/١، وشرح الأشموني: ٢٦٧/١، وشرح التصريح: ٢٧١/١، وهمع الهوامع: ٤٥٣/١.
(١٩٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٠٨/٣، وشرح التصريح: ٢٧١/١، وهمع الهوامع: ٤٥٣/١.
(١٩٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٨/١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٧، والجنى الداني: ٢٠٩، ومغني اللبيب: ٢١/١، وشرح الأشموني: ٢٦٧/١، وهمع الهوامع: ٤٥٣/١.
(١٩٤) ينظر: ومعاني الحروف: ٨٦، وشرح الرضي: ٢٢٧/٢، ومغني اللبيب: ٢١/١، وشرح الأشموني: ٢٦٧/١، وشرح التصريح: ٢٧١/١.
(١٩٥) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمَّد بن يزيد المبرَّد: ٢/ ٣٦٢، ومعاني الحروف: ٨٦، وشرح الرضي: ٢٢٧/٢، ومغني اللبيب: ٢١/١، وشرح التصريح: ٢٧١/١.
(١٩٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٨/١، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٧، والجنى الداني: ٢٠٩، وشرح التصريح: ٢٧١/١، وهمع الهوامع: ٤٥٣/١.
(١٩٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٨، والجنى الداني: ٢٠٩، وشرح الأشموني: ٢٦٧/١.
(١٩٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٨، والجنى الداني: ٢٠٩، ومغني اللبيب: ٢١/١- ٢٢، وشرح التصريح: ٢٧١/١، وهمع الهوامع: ٤٥٣/١.

(١٩٩) الدرر اللوامع: ١/ ٢٤٥.
(٢٠٠) المصدر نفسه: ١/ ٢٤٦.
(٢٠١) ينظر: المحتسب في وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها، ابن جني:٢٧٠/١.
(٢٠٢) ينظر: الكتاب: ١٢٣، و اللُّباب: ١٨٠، وشرح التسهيل: ٢٧/٢، وشرح الكافية: ١٧٣/٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٢٧، والمساعد: ٣٧٥/١، وشرح الأشموني: ٣٧٥/١، وشرح التصريح: ٣٨٠/١- ٣٨٣، وهمع الهوامع: ٥٦٧/١.
(٢٠٣) شعر هُدْبَة بن خشرم: ١٤١- ١٤٢، ورواية البيت في الديوان يبلغن أم قاسمٍ وقاسمَا
(٢٠٤) ينظر: المساعد: ٣٧٥/١- ٣٧٦، وشرح التصريح: ١/ ٣٨٢، وهمع الهوامع: ٥٦٨/١.
(٢٠٥) ينظر: الكتاب: ١٢٤/١، والتذييل والتكميل: ١٣٥/٦، والمساعد: ٣٧٥/١.
(٢٠٦) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢٤، واللُّباب : ١٨٠، وشرح الكافية: ١٧٣/٤، وارتشاف الضرب: ٢١٢٧/٤، والمساعد: ٣٧٥/١، وشرح الأشموني: ٣٧٨/١، وشرح التصريح: ١/ ٣٨٠، وهمع الهوامع: ٥٦٦/١.
(٢٠٧) شرح التسهيل: ٢/ ٢٦.
(٢٠٨) ديوان امرئ القيس: ٤٩، ورواية البيت في الديوان برفع (هزيز) .
(٢٠٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٣، وارتشاف الضرب:١٦٥١/٤، وشرح الأشموني: ١٩٣/١-١٩٥، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢.
(٢١٠) ينظر: الكتاب: ١٦/٣، والأصول في النحو: ١٤٩/٢، وشرح التسهيل:٣٤٣/٣، ورصف المباني: ١٥٣، وارتشاف الضرب:١٦٥١/٤، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢، والخلاف النحوي في الأدوات:١٥٨.
(٢١١) ينظر: الكتاب: ١٦/٣.
(٢١٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦/٣.
(٢١٣) ينظر: شرح الأشموني: ١٩٧/٣.
(٢١٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥١/٤، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢.
(٢١٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٧٠.
(٢١٦) ينظر: رصف المباني: ١٥٣.
(٢١٧) ينظر: شرح المفصل: مج١: ٥٢١/٣، وشرح التسهيل: ٧٠/١، و التذييل والتكميل: ٢٥٤/١، وأوضح المسالك: ٣٦/١، المساعد: ٤٢/١، وشرح التصريح: ٦٦/١، وهمع الهوامع: ١٥١/١.
(٢١٨) ينظر: شرح المفصل: مج١: ٥٢١/٣.
(٢١٩) ينظر: شرح المفصل: مج١: ٥٢٢/٣، شرح الكافية: ٧٤/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٤/١، وأوضح المسالك: ٣٦/١، والمساعد: ٤٢/١، وشرح التصريح: ٦٦/١.
(٢٢٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٥٤/١.
(٢٢١) ينظر: المساعد: ٤٢/١
(٢٢٢) معاني القرآن: ١٨٤/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٧٠/١، والمساعد: ٤٢/١، وهمع الهوامع: ١٥١/١.
(٢٢٣) ينظر: شرح المفصل: مج١: ٥٢٢/٣، وشرح التسهيل: ٧٠/١، وشرح الكافية: ٧٤/١، والمساعد: ٤٢/١، وشرح التصريح: ٦٦/١، وهمع الهوامع: ١٥١/١.
(٢٢٤) ينظر: شرح الكافية: ٧٤/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٤/١، وشرح التصريح: ٦٦/١.
(٢٢٥) ينظر: شرح الجمل: ٣٠٧، وشرح المفصل: مج٢: ٣١٩/٤، وشرح جمل الزجاجي: ٤٤/٢، ومغني اللبيب: ١٦١/١، وأوضح المسالك: ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني: ٣٣٣/٣، وشرح التصريح: ٤٧٤/٢-٤٧٥، وهمع الهوامع: ٣٥٢/٢.
(٢٢٦) شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي: ٥٨٣/١. ، ورواية البيت في الديوان: كَمْ خَالَةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَعَمَّةٍ
(٢٢٧) الدرر اللوامع: ٥٣٩/١.
(٢٢٨) ينظر: المقتضب: ٥٩/٤- ٦١، وشرح التسهيل: ٣٣٣/٢، وشرح الكافية: ٢٣٥/٣، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣٣-٣٤، والمساعد: ١١٠/٢، وشرح التصريح: ٤٧٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٥٣/٢.
(٢٢٩) ينظر: شرح المفصل: مج٢: ٣٢١/٤، وشرح التسهيل: ٣٣٤/٢، ومغني اللبيب: ١٦٢/١، والمساعد: ١١١/٢، وشرح الأشموني: ٣٣٤/٣، وشرح التصريح: ٤٧٦/٢، وهمع الهوامع: ٣٥٤/٢.
(٢٣٠) ينظر: شرح الكافية: ٢٣٧/٣، والمساعد: ١١١/٢، وهمع الهوامع: ٣٥٤/٢.
(٢٣١) ينظر: التوطئة، أبو علي الشلوبيني: ٣١٦ ، والمساعد: ١١١/٢،، وهمع الهوامع: ٣٥٤/٢.
(٢٣٢) ينظر: همع الهوامع: ٣٥٤/٢.
(٢٣٣) ينظر: الكتاب: ٣١٩/٢، ومعاني الحروف: ١٤٣، وشرح المفصل: مج١: ٤٢٢/٢، وشرح التسهيل: ٢٠٨/٢، وأوضح المسالك: ٦٣/٢، والاستغناء في الاستثناء، شِهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي: ٣٦٠، وشرح الأشموني: ٥٠٥/١، وهمع الهوامع: ٢٥٥/٢.

(٢٣٤) ينظر: الكتاب: ٣١٩/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٦٧/٣، ومعاني الحروف: ١٤٣، والاستغناء في الاستثناء: ٣٦٠، وشرح المفصل: مج١: ٤٢٢/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٢٧٢/٢، وشرح التسهيل: ٢٠٧/٢، وشرح الكافية: ١٢٠/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٠٢/٣، وشرح الأشموني: ٥٠٥/١، وهمع الهوامع: ٢٥٦/٢.
(٢٣٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٦٣، وشرح التصريح: ٥٤٧/١.
(٢٣٦) الكتاب: ٣٢٢/٢..
(٢٣٧) ينظر: الكتاب: ٣١٩/٢، والتوطئة: ٣١٠، والاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٩٥- ٣٦٠، وشرح المفصل: مج١: ٤٢١/٢، وشرح جمل الزجاجي: ٢٧٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٠١/٣، والمساعد: ٥٥١/١، وشرح التصريح: ٥٤٧/١، والموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي:٧٠.
(٢٣٨) الاستغناء في الاستثناء: ٣٦٠، والمساعد: ٥٥١/١.
(٢٣٩) الكتاب: ٣١٩/٢ -٣٢٠، وشرح كتاب سيبويه: ٣/ ٦٧-٦٨، وشرح المفصل: مج١: ٤٢٢/٢.
(٢٤٠) الكتاب: ٣٢٠/٢، وشرح كتاب سيبويه: ٦٨/٣.
(٢٤١) شرح كتاب سيبويه: ٦٨/٣، وينظر: شرح التسهيل: ٢٠٩/٢، وشرح الكافية: ١٢١/٢.
(٢٤٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٩٦/٣، وهمع الهوامع: ١٤٣/٢.
(٢٤٣) ينظر: الكتاب: ٢٢٥/١- ٢٢٦، والمقتضب: ٣٣٣/٤، وشرح التسهيل: ١٣٢/٢، وشرح الكافية: ١٩/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٩٦/٣، وهمع الهوامع: ١٤٣/٢.
(٢٤٤) ينظر: الكتاب: ٢٢٥/١- ٢٢٦.
(٢٤٥) ينظر: الكتاب: ٢٢٦/١، وشرح التسهيل: ١٣٢/٢، وشرح الكافية: ١٩/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٩٧/٣، وهمع الهوامع: ١٤٤/٢.
(٢٤٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٢/٢، وهمع الهوامع: ١٤٤/٢.
(٢٤٧) الدرر اللوامع: ٤٢٧/١، ونسبه سيبويه إلى رجلٍ من خَثْعَم، الكتاب: ٢٢٦/١.
(٢٤٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٩٢/٣، وهمع الهوامع: ١٣٩/٢
(٢٤٩) ينظر: همع الهوامع: ١٤٤/٢
(٢٥٠) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٧٣، وشرح الكافية: ٣٠٥/٣، وأوضح المسالك: ١٥٦/٣، وهمع الهوامع: ١٨٧/٢.
(٢٥١) ينظر: الكتاب: ٢٨٣/٣، وشرح المفصل: مج٢: ٢٨٢/٤، وشرح التسهيل: ١٥٠/٢، وأوضح المسالك: ١٥٥/٣، وشرح التصريح: ٣٤٨/٢، وهمع الهوامع: ١٨٩/٢.
(٢٥٢) ينظر: همع الهوامع: ١٨٩/٢.
(٢٥٣) الدرر اللوامع: ١/ ٤٤٥، ونَسبَ البيت لأسقف نجران، وتُبَّع بن الأقرن.
(٢٥٤) ينظر: الكتاب: ٢٨٣/٣، وشرح المفصل: مج٢: ٢٨٣/٤، وشرح التسهيل: ١٥٠/٢، وشرح الكافية: ٣٠٦/٣، وأوضح المسالك: ١٥٤/٣، وشرح التصريح: ٣٤٨/٢، وهمع الهوامع: ١٨٩/٢.
(٢٥٥) أوضح المسالك: ٣/ ١٥٥.
(٢٥٦) ينظر: الكتاب: ٢٨٣/٣.
(٢٥٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٥٠/٢، وشرح الكافية: ٣٠٨/٣، وأوضح المسالك: ١٥٤/٣، وشرح التصريح: ٣٤٧/٢، وهمع الهوامع: ١٨٩/٢.
(٢٥٨) الدرر اللوامع: ٤٤٤/١.
(٢٥٩) ينظر: الدرر اللوامع: ٤٤٥/١.
(٢٦٠) ينظر: همع الهوامع: ١٩٠/٢.
(٢٦١) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٠/٢.
(٢٦٢) ينظر: في اللهجات العربية: ٩٤ .
(٢٦٣) المقصود بمركز الجملة : (الفعل) .
(٢٦٤) أثر الخلاف النحوي في توجيه آيات القرآن الكريم على الحكم الفقهي (بحث)، د. شريف عبد الكريم محمد النجار: ٤٥٣.
(٢٦٥) القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، أ.د. عبد الغفار حامد هلال: ٩٥ .
(٢٦٦) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني: ١٢/٢.
(٢٦٧) الخصائص: ١٤/٢.

مصادر البحث:

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة الأليف والترجمة والنشر، القاهرة – مصر، ط/١، ١٩٥٩.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدين أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣. الأُزْهِيَة في علم الحروف، علي بن محمَّد النحوي الهروي(ت٤١٥هـ)، تح: عبد المُعين الملُّوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق – سورية، ط/١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٤. الاستغناء في الاستثناء، شِهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي(ت٦٨٤هـ)، تح: محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٥. الأصول في النحو، أبو بكر بن السرَّاج(ت٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط/٤، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦. الأصول، دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة - البلاغة ، د. تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٧. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: أ.د.حمدي عبد الفتَّاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨. الألفاظ والحروف، أبو نصر محمَّد بن محمَّد بن طرخان الفارابي (ت٣٣٩هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو مُحَمَّد عبد الله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٠. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ)، تح: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط/١، جـ ١، ٢، ٣: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، جـ ٤، ٥: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، جـ ٦: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
١١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان – صيدا، ط/١، د.ت.
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، المرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط/١، د.ت.
١٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق – سورية، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٤. تعدد التوجيه النحوي مواضعه، أسبابه، نتائجه، د. محمد حسنين صبرة، دار غريب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٥. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/١، ٢٠٠١م.
١٦. التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفرَّاء في معاني القرآن، د.طه صالح أمين آغا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م:١٨
١٧. توجيه اللُّمَع (شرح كتاب اللُّمَع)، أحمد بن الحسين ابن الخبَّاز (ت٦٣٧هـ)، دراسة وتحقيق، أ.د. فايز زكي مُحَمَّد دياب، دار السلام، القاهرة – مصر، ط/٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٨. التوطئة، أبو علي الشلوبيني(ت٦٤٥هـ)، تح: د. يوسف أحمد المطوَّع، ، القاهرة- مصر، ط/٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٩. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط/١، ١٩٨٧م.
٢٠. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُرادي(ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢١. الحُجَّة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي النحوي(ت٣٧٧هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ود. أحمد عيسى حسن المعصرواي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: محمَّد علي النجَّار، الهيئة المصرية العمَّة للكتاب، القاهرة – مصر، ط/٤، ١٩٩٩م.
٢٣. الخلاف النحوي في الأدوات، د. عُمر فائل محمَّد بلحاف، دار الكتاب الثقافي، إربد – الأردن، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.
٢٤. الدرر اللوامع على جمع الجوامع شرح همع الهوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي(ت١٣٣١هـ)، وضع حواشيه: محمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٥. ديوان امرئ القيس، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٥، د.ت.
٢٦. ديوان أُمية بن أبي الصلت، جمعه وحقَّقه وشرحه: د. سجيع جميل الجُبَيْلي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٩٨م.

٢٧. ديوان ذو الرمَّة، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٨. ديوان العجَّاج – برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تح: د. عبد الحفيظ السلطي، مكتبة الأطلس، دمشق – سورية، ط/١، د.ت.
٢٩. ديوان النَّمر بن تولي العُكيلي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمَّد نبيل طُرَيْفِي، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/١، ٢٠٠٠م.
٣٠. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمَّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط/١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٣١. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٠٢هـ)، تح: أ.د. أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق – سورية، ط/٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٢. السبعة في القراءات، ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط/٣، د.ت.
٣٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن مُحَمَّد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
٣٤. شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠٠٩م.
٣٥. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٣٦. شرح الجمل في النحو ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الجُرجاني النحوي (ت٤٧١هـ)، تح: د. خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية، عمَّان – الأردن، ودار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/١٠، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٣٧. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠١٠م.
٣٨. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيَّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ت.
٣٩. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن مُحَمَّد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤٠. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكمله: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٩٨٣م.
٤١. شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضَّال المُجاشعي(ت٤٧٩هـ)، تح: د. عبد الفتَّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٢. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د. ت .
٤٣. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي(ت٣٦٨هـ)، تح:أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٤٤. شعر هُدْبَة بن الخَشْرم العُذري، جمع: د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط/٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٥. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
٤٦. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط/٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٤٧. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تح: د.مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر ودار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٠ – ١٩٨٥م.
٤٨. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة – مصر، ط/ ٨، ١٩٩٢.
٤٩. في نحو اللغة وتراكيبها- منهج وتطبيق، د.خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٥٠. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط/٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٥١. القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث، أ.د. عبد الغفار حامد هلال، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م: ٩٥ .

٥٢. الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٥٣. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٥٤. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، شرحه: يوسف الحمادي، مكتبة مصر، الفجالة – مصر، ط/١، د.ت.
٥٥. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي(ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٥٦. اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء مُحِبُّ الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: مُحَمَّد عُثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٥٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط/٣، ١٤١٤ هـ.
٥٨. اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين، تر: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيرون – لبنان، ط/١، ٢٠٠٢م.
٥٩. اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابلس- لبنان، ١٩٨٣م.
٦٠. المحتسب في تبيين وُجُوه شواذ القراءات ولإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف، ود. عبد العليم النجَّار، د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، مطابع الأهرام التجارية، فيوم – مصر، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٦١. المزهر في علوم اللغة العربية، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، ضبطه وصحَّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٢، ٢٠٠٩م.
٦٢. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل(ت٧٦٩هـ)، تح: د. محمَّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق- سورية، ط/١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٦٣. المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمَّد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ
٦٤. المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن مُحَمَّد بن سليمان بن أبان الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سورية، ودار المنارة، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
٦٥. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي(ت٣٨٤هـ)، تح: د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار الهلال، بيروت – لبنان، ودار الشروق، جدة – المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٦٦. معاني القراءات، أبو المنصور محمَّد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، قدَّم له: د. فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٧. معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء(ت٢٠٧هـ)، تح: ج١: أحمد يوسف نجاتي، و محمَّد علي نجار، وج٢:محمَّد علي النجَّار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة – مصر، ط/٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٦٨. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش البلخي المجاشعي(ت٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير محمَّد أمين الورد، علم الكتب، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦٩. مُغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريب، أبو محمَّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١ه)، خرَّج أبياته وعلَّق عليه: أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيوت – لبنان، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
٧٠. مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي الرازي(ت٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/٣، ٢٠٠٩م.
٧١. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط/١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧٢. المقتضب، أبو العباس محمَّد بن يزيد المبرَّد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمَّد هبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، د.ط، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٧٣. مقدمة ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون(ت٨٠٨هـ)، حقَّق نصوصه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: عبد الله محمَّد الدرويش، دار يعرب، دمشق- سورية، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.رحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٧٤. المُقرَّب، ابن عصفور علي بن مؤمن الاشبيلي (٦٦٩هـ)، تح: د.أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ط/١، ١٣٩١هـ -١٩٧١م .

٧٥. المُوفي في النحو الكُوفي، صدر الدين الكنغراوي(ت١٣٤٩هـ)، شرحه: محمَّد بهجة البيطار، دار البيِّنة، دمشق – سورية، ط/٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٧٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، ط/١، د.ت.

المجلات والدوريات:

٧٧. أثر الخلاف النحوي في توجيه آيات القرآن الكريم على الحكم الفقهي (بحث)، د. شريف عبد الكريم محمد النجار، مجلة جامعة أم القُرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مج (١٨)، ع (٣٨)، رمضان ١٤٢٧هـ.
٧٨. اللهجات العربية وعلاقتها بالفصحى، دراسة لغوية (بحث)، محمد شفيع الدين، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية شيتاكونغ - بنغلادش، المجلد ٤، ديسمبر: ٢٠٠٧م .

الرسائل الجامعية:

٧٩. التوجيه اللهجي عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة للقراءات السبعة، فوزية قمقام، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجمهورية الجزائرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٨٠. الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة ماجستير)، علي محمد أحمد الشهري، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ